

نهوض المرأة العربية وسؤال الداخل والخارج

نحو توسيع وتعميم كونية قيم التحرر

أ.د. كمال عبد اللطيف

عضو الفريق المركزي المكلف بتحرير

تقرير التنمية الإنسانية في البلدان العربية (4)، 2005

تقديم

1- نعلن في البداية أن بحث إشكالية الداخل / الخارج في تمكين المرأة العربية موضوع سجالي، وهو يطرح اليوم ضمن جدل سياسي ايدولوجي أكبر من موضوع بحثنا. إنه يتعلق بمشروع النهضة والإصلاح في الوطن العربي. وقد طرح هذا الموضوع في صيغته الأولى منذ ما يزيد عن قرنين من الزمان، وأنتج تصورات ومواقف وبرامج غدت طموحات تاريخية متناقضة، وعبرت عن مجموعة من الآمال العريضة داخل الفضاء الثقافي والسياسي والاجتماعي في مختلف الأقطار العربية.

ونحن نتصور أن التقدم في بحث الموضوعات السجالية عموماً يستدعي ضبط معاني المفردات المستعملة، وربطها بالموجهات النظرية التي تمنحها المعاني المتعددة في السياقات المختلفة. كما يقتضي الإفصاح عن المسلمات والخيارات الفكرية، للتمكن من إنتاج مواقف واضحة، مواقف قابلة للتطوير والتعديل، بل وقابلة للتغيير والتجاوز، بحكم أن التموّج الدوغمائي المغلق في مثل هذه القضايا لا يسعف ببناء المواقف وإعادة بنائها في ضوء المعطيات التي يستحضرها المحاور (الخصم في الأغلب الأعم)، ويرى فيها مبرراً كافياً للدفاع بدوره عن تموقعه السياسي وخياره النظري المضاد. وفي هذه الحالة لا يحصل تقدم في النظر إلى الموضوع المبحوث ولا تتاح إمكانية تطويره. ولعل هذا هو حال أغلب النقاشات الجارية حول هذه القضية في فكرنا المعاصر، ذلك أننا نقرأ كثيراً من ردود الفعل المتخاصمة في هذا الباب، ولا نصل إلى نتائج محددة. إن الشحنة العالية لدرجات السجال المتخندق في المقاربات المتداولة تمنع إمكانية حصول توافقات في الفهم، مساعدة على التخلص من الإشكالات الزائفة بالصورة التي تسمح بتقريب وجهات النظر، وتصويب الجدل نحو الأسئلة موضوع الخلاف في تاريخيتها، لا في الفتاعات القبلية المغلقة السائدة عنها.

ثلاث مسلمات تقف وراء التصورات التي سنركب في هذا العمل، وهي تلعب دور الموجه والمنظم للتحليلات والأمثلة والبراهين التي نمارس بواسطتها عمليات التركيب والتحقيب، وبناء وجهة نظر محددة في الموضوع، بهدف الوقوف على بعض النتائج المؤقتة.

تتعلق المسلمة الأولى بلزوم الإعتراف الهادئ والتاريخي بالدور الذي لعبه الغرب الأوروبي في إعادة ترتيب أصول الفكر الحديث والمعاصر، والإعتراف أيضاً بدوره في إعادة تركيب نظام العالم في سياق التطور الذي حققه نمط الإنتاج الرأسمالي، في القرن التاسع عشر وما تلاه من عقود القرن العشرين. إننا هنا لا نجد أي حرج في إبراز الدور الذي لعبته أوروبا الصاعدة في القرنين الثامن والتاسع عشر في عملية تركيب أصول الحضارة المعاصرة. لكننا نعلن في الآن نفسه، أن التقدم الأوروبي لا يتعلق بحدث استثنائي خارق، بل إنه يحدد ملامح فعل يتسم بالصفات العامة للفعل التاريخي كما ينشأ ويتطور في التاريخ.. ومن المعلوم في هذا السياق أن أفعال التاريخ تستوعب في روحها المركبة كثيراً من علامات السلب والإيجاب، وهي تعد محصلة لديناميات تاريخية واجتماعية موصولة بها وأخرى تتجاوزها.

أما المسلمة الثانية فإنها ترتبط في ذهننا بمقدمات وخلاصات المنزغ التاريخي (التاريخانية)، الذي يرى أن للتاريخ وجهة محددة (وحدة الإتجاه والمصير)، وأن الانصهارات التي تحدث في مختلف الحضارات بفضل مكاسب ومنجزات الحضارة الأقوى والأكثر تفوقاً وإبداعاً وإنتاجية، تمتلك شرعية تاريخية يمتزج فيها التفوق بالإبداع، وتنشأ في إطارها إرادة سياسية تعمل على توحيد العالم بل وتنميته، دون أن يعني ذلك نفي الخصوصيات أو التخلي عن التنوع والتعدد. إلا أن قبول الخصوصيات والتعدد لا يستبعد بدوره قدرة الحضارة القوية تاريخياً على تعيين القسامات والملامح العامة لسيرورات التطور في العالم. إن هذا المبدأ النظري العام لا يخص الحضارة الغربية المعاصرة وحدها، ولا يخص حقبة الأزمنة الحديثة والمعاصرة، بل إنه مبدأ ملازم ومحايث لمختلف الحضارات الكبرى التي توالى في التاريخ، مع درجات من التنوع والإختلاف، موصولة بنمط الآليات المستعملة في عمليات المثاقفة والصحير والإدماج كما تحدث في التاريخ.

وتشير المسلمة الثالثة إلى رفضنا للمواقف الحدية في الإقتراب من الظواهر الإنسانية وإشكالات البحث الموصولة بها، ورفضنا كذلك لتغليب آليات التفسير السياسي على باقي الآليات الأخرى في فهم وتعقل الظواهر والمعطيات التاريخية. ذلك أننا نعتقد أن جدل التاريخ أعمق وأكبر من المواقف السياسية المتخندقة، التي تقبل وترفض بحساب لا يُعنى بديناميات الوقائع في تعددها وصيروراتها وتناقضاتها. وهذا المبدأ المسلمة يجعلنا نعلن منذ البداية تجنبنا للموقفين معاً (الداخل/ الخارج) في صورهما المغلقة، وسعينا لفهم صيغة الإشكالية موضوع البحث في ضوء معطيات الواقع المعقدة، التي نتصور أنها أغنى من ثنائية لا تبلغ درجة الإحاطة بثوابت ومتغيرات الظاهرة موضوع البحث والدرس، ذلك أن مفردتي الداخل والخارج لا تسعغان بما يوضح حدود التوصيف ومستويات التداخل والتطابق.

2- يستوعب تحليلنا النقدي لسؤال البحث، "إشكالية الداخل والخارج في تمكين المرأة العربية"، روح المسلمات التي قدمنا بكثير من الإختزال، إنها تؤسس مفاصله الكبرى، وترسم كيفيات معالجته منهجياً، كما تحدد نوعية النتائج المحايثة لأنماط العرض والتحليل المنجزة في إطاره.

لكن عملنا لا يستند فقط إلى مقدمات ومبادئ فلسفية عامة، إنه محكوم أيضاً بجملة من المعطيات النظرية والتاريخية المحددة لشروط تبلوره العامة، حيث لا يمكننا أن نفكر في إشكالات الواقع النسائي في مجتمعنا العربي، دون عناية بالشروط المؤطرة لنمط التحولات التاريخية والاجتماعية الجارية في قلبه، وهذه الشروط كما نعرف متنوعة وموصولة بمرجعيات عديدة، ينتمي البعض منها إلى أزمنة قديمة، ويرتبط بعضها الآخر بما تحمله تفاعلات الراهن من تحولات وانفجارات وضغوط.

نريد ونحن نفكر هنا في شروط تركيب مفاصل بحثنا، أن نستحضر معطيات الصراع العالمي الدائر في المنطقة العربية. كما نريد استحضار سيرورة العولمة، ومظاهر التعولم المتمثلة في التنميط الاقتصادي والتنميط الإعلامي والثقافي، ذلك أننا لا نتصور إمكانية التفكير في موضوعنا في السياقات التاريخية الراهنة دون العناية بمعطيات الشروط التاريخية التي ذكرنا.

نستحضر هنا بكثير من الإختزال معطيات موصولة بظاهرتين لا نستطيع تجنب نتائجهما في حياتنا العامة وفي علاقاتنا بالعالم. يتعلق الأمر بظاهرتي العولمة وثورة المعلومات. فقد ترتب عن ثورة المعلومات ووسائل التواصل والاتصال تقليص المسافات بين المجتمعات في مختلف القارات. وأصبحت أساليب الحياة الجديدة المتشابهة في كثير من أبعادها المادية والرمزية قادرة على بناء ثقافات متشابهة، بفعل التأثير الذي يمارسه التداول المشترك للمنتوجات والقيم، وما ينتج عن ذلك من آليات في تركيب أمزجة الكائنات الحية بمختلف أصنافها وعلى رأسها الإنسان.

وترتبط هذه المسألة بالإقتصاد والسياسة والثقافة وعوالم إنتاج وإعادة إنتاج الرموز داخل المجتمع. ولم يعد بإمكان البشر تجنب آثارها في حياتهم، وهي تمارس اليوم في حياتنا تأثيرها الصانع للقيم ولأنماط السلوك المختلفة. ومعنى هذا أن ما يقع خارج محيطنا الجغرافي ويعد بالمعيار التقليدي خارجاً وأجنبياً، لم يعد كذلك بفعل الانقلاب العظيم الذي ترتب عن ثورة الإعلاميات. فقد اختلط الداخل بالخارج، ولم يعد موقع الخارج هناك، بل أصبح هنا أمامنا وفي قلب ديارنا. وأصبحنا أمامه، وعممت الصورة عالمياً جديداً لا تستطيع مفردات داخل وخارج في نظرنا توصيف مختلف أبعاده، ولا تشخيص ملامحه الفعلية الجديدة. وهو الأمر الذي يستدعي إبداع مفردات جديدة للتمكن من رسم ملامح ما جرى ويجري اليوم في عالم تداخلت أبعاده واختلطت، وأصبحنا أمام تركيب جديد في صور الأمكنة وفي تصورنا، تركيب يستدعي في نظرنا تعقلاً بمفردات جديدة أكثر مطابقة للحال والمأل.

ونستطيع القول في هذا السياق، إن التحول الحاصل في عالم الوسائط يعتبر اليوم عامل دعم وتعزيز لآليات التقارب والتشارك، رغم النتائج السلبية العديدة التي يولدها في حياة المجتمعات، بحكم عدم مناسبة كثير من القيم الجديدة لواقع المجتمعات النامية، والمجتمعات الفقيرة، والمجتمعات التي تعاني من ويلات الاحتلال القديم والجديد (مجتمعات الجنوب).. وبحكم انعدام التكافؤ بين مرسلي الصور وبين الذين يتلقونها، حيث يمارس المرسلون (الخارج في الصيغ التقليدية) سطوتهم بالحيل التصويرية الجديدة

الصانعة للأحداث وفق الخيارات التي يريدون تمريرها على المرسلّة إليهم (الداخل في الصيغ التقليدية). ومعنى هذا أن أساليب وآليات الحرب تنوعت، وهو الأمر الذي يقتضي صيغاً أخرى من المواجهة الساعية إلى إعادة بناء توازن المصالح في العالم.

أما صيرورة التعولم الجارية فإنها تروم بدورها كما أشرنا آنفاً إنجاز عمليات في التنميط القسري للعالم، وذلك وفق تصورات تمليها تطورات الرأسمالية العالمية، ومختلف التحولات الموصولة بها في العالم. ومن هنا سريان أنماط معينة من القيم والسلوكيات في مختلف بقاع المعمور، وداخل مختلف المجتمعات البشرية.

لا يتعلق الأمر في العولمة بخيارات إرادية حرة، بل إنه يتعلق بمعطيات أخرى موصولة ببنيات النظام الرأسمالي العالمي في تحولاته وطفراته وأزماته، وذلك بصورة تمنح بعض الظواهر صفة الفعل الذي لا يمكن مقاومته، مثلما أنه لا يمكن التكهن بمختلف نتائجه في المدى المتوسط والقريب. ولعل هذا حال مجتمعاتنا في كثير من المعطيات الصانعة لمصائرنا التاريخية، ذلك أن حتميات تاريخية جديدة تمارس اليوم تأثيرها داخل المجتمع بآليات تفوق قدرة البشر على التدبير الإرادي لأفعالهم.

إضافة إلى ما سبق، هناك احتزاز أخير نريد أن نشير إليه ضمن هذا التقديم، وهو يتعلق بالدعوى التي تفكر في موضوعنا من زاوية لا تمارس فيها العزل الضروري بين مستويات المعرفة والسياسة والتاريخ، مما ينتج كثيراً من التبسيط الذي يخل بقواعد التفكير في إشكالات التاريخ المعقدة، من قبيل ما نحن بصده.

وإذا كنا نؤمن بوحدة مصير الإنسان في العالم، رغم مختلف صور الاختلاف وأصناف الحروب التي حصلت ومافتنت تحصل بين الدول والشعوب في كثير من أرجاء العالم، فإنه ينبغي أن لا ننسى في لحظات مواجهتنا للإشكالات التي تواجهنا في العالم مبدأ التمييز بين المستويات رغم ما يترتب عن ذلك أحياناً من تناقضات في الظاهر. فنحن مثلاً نعي جيداً أن بيننا وبين الغرب كثير من الحروب المستندة إلى تناقض المصالح فيما بيننا، لكن حروبنا وخلافاتنا المرتبطة بمعيار المصالح المتناقضة لا ينبغي أن تدفعنا إلى عدم التمييز بين المستويات في مواقفنا من الغرب. ينبغي أن لا نخلط مثلاً بين مكاسب الغرب التاريخية في المعرفة والعلم والتقنية، وبين الملفات العالقة بيننا وبينه، في باب صراع المصالح داخل العالم. فلا يعقل مثلاً أن نواجه الغرب بمعيار المسكنة، ونحن نعي جيداً أن التاريخ يصنع في إطار جدليات الصراع التي يحتهما تناقض المصالح التاريخية بين البشر. وقد يكون من المجدي أن نفكر في سبل اختراق جدران التناظر والتباعد، بهدف تعديل الموازين المؤطرة اليوم لنوعيات الصراع الدائرة بيننا وبينه. وقد يساهم تعزيز قيم التواصل والحوار، وما يمكن أن يترتب عنهما من نتائج في تضيق الفجوات وتقليص درجات الجفاء. إن هذا الأمر ممكن في نظرنا، وخاصة عندما نتعلم التواصل مع الآخرين بمنطق التاريخ وقيم السياسة الوضعية كما تبلورت في الفكر الحديث والتاريخ الحديث.

نحو تشخيص إشكالية الداخل والخارج في موضوع النهوض بالمرأة العربية

1- يمتلك موضوع علاقة الرجل بالمرأة والمرأة بالرجل حساسيات معقدة ومركبة، ولأنه موضوع صراع قديم داخل المجتمعات البشرية، فقد استعملت آلياته في الصراع كثيراً من أصناف الأسلحة والأقنعة، التي تم ويتم فيها توظيف مختلف صور الذكاء الإنساني، (ذكاء الرجال وذكاء النساء)، بهدف تكريس مواقف ومواقف محددة في الترتيب الجنسي والاجتماعي. كما تمت وما تزال تتم فيها كثير من صور التواطؤ والتناور وتبادل المواقع الرمزية رغم سيادة مواقع بعينها، حيث تتيح المناورات المستعملة بين الطرفين كثيراً من وسائل التمويه والمراوغة. ولأن استنثار الرجال بالهيمنة عمر طويلاً في التاريخ، بل وصنع كثيراً من الملامح الراسخة في هذا التاريخ، فقد نتج عن ذلك كثير من صور الحيف والإقصاء، وكثير من مظاهر العنف الرمزي الظاهر والمبطن. ولم يتمكن البشر من الإدراك الموضوعي والتاريخي لبنية ونظام علاقاتهم الاجتماعية، إلا في القرنين الماضيين، حيث لاحت العلامات الأولى المباشرة بإمكانية تركيب نظام اجتماعي يقر بتكافؤ العلاقات الاجتماعية بين الجنسين، ويرسم الملامح الكبرى لمشروع في التحرر يقلص من هيمنة الذكور على الإناث. فلا أحد يجادل اليوم في الدور الذي لعبته عوامل تاريخية قوية من قبيل الثورة العلمية وميلاد المجتمع الصناعي، وتطور نمط الإنتاج الرأسمالي في تغير كثير من ظواهر المجتمع البشري. فقد ركبت العوامل المذكورة في تداخلها معطيات جديدة سمحت بإمكانية تصور أنماط للعلاقة بين الجنسين أكثر تكافؤاً وأكثر عدالة، تصور يعي نسبية المنتج الاجتماعي، ونسبية القيم التي تواكبه، وتمنحه الصور التي يتمظهر بها، والقيم الثقافية والأخلاقية التي يلحم بها فجوات البنيان الاجتماعي من أجل استمراره وتماسكه.

ننظر في بحثنا إلى قضايا المرأة باعتبارها قضايا إنسانية عامة، ونفكر في سؤال المساواة بين الجنسين باعتبار أنه شأن يخص البشر أجمعين، مهما اختلفت درجات الترتيب داخل مجتمعاتهم. كما أن فقر النساء اليوم سواء في عالمنا أو في العالم أجمع مقارنة مع ما يملكه الرجال، ما يزال يشكل بدوره عنصر توحيد، وذلك رغم درجات التفاوت القائمة بين مجتمعات الشمال ومجتمعات الجنوب، وهي درجات يمكن تحديد أرقامها واستخراج نسبها. إضافة إلى ذلك نستطيع أن نتحدث في المجتمعات التي عرفت تقدماً ملحوظاً في مجال منح النساء حقوقهن عن المعارك الجديدة للنساء، وهي معارك تصلنا وقائعها وأصداؤها بصور معينة، مما يضاعف من إشكالات واقع النساء في مجتمعاتنا. وتتضح هذه المسألة أكثر عندما نفترض أن مجتمعاتنا ستعيش هذه المشاكل الجديدة بصورة أو بأخرى في آجال لاحقة، إذا لم نعمل جميعاً على التفكير فيها وفي سبل تقليص آثارها السلبية على حياة المجتمعات البشرية. نحن

هنا نشير إلى إشكالات البطالة والعنف وعلامات التشييء والتبضع التي أصبحت تشكل السمات البارزة في قضايا النساء في العالم المعاصر.

2- وقبل الإقتراب من سؤال البحث المباشر، نشير هنا إلى أننا نقرأ ثنائية الداخل والخارج في موضوعنا من زاوية وضعية، تفر بعدم وجود تاريخ خطي متسق. كما تفر باستحالة نسخ تجارب التاريخ، حيث تستدعي عمليات النقل والتوطين عندما تحصل هنا أو هناك جهداً في التركيب التاريخي المساعد على استيعاب المعطيات وتمثلها.. ونقرأ في الآن نفسه أن التاريخ تصنعه الإختراقات والحروب، مثلما أنه يصنع في سياقات من التطور الذاتي. وأن مسائل التحول والتجاوز تتجاوز في بعض الأحيان إرادات الأفراد ونواياهم، وتتدخل في منحها الملامح التي تتخذ عناصر ومعطيات متناقضة. وقبل ذلك وبعده نحن نؤمن بأنه لا وجود لمجتمعات مفصولة عن ميراث المجتمع الإنساني في تطوره وتحوله. فالمجتمعات تتطور بفعل تجاربها الذاتية الموصولة بصور عديدة بتجارب الشعوب والمجتمعات المجاورة أو المستعمرة أو المتقدمة. وقد يشكل الجدل الرافض لما ذكرنا موضوعاً نظرياً، إلا أن فحصه في ضوء ملامسات التاريخ المواكبة له يؤكد المعطيات التي أوردنا آنفاً، وهي معطيات تعزز مبدأ وحدة المصير البشري، دون أن تنفي تنوعه أو خصوصياته التي لا تبلغ مقام التعالي عن مجتمعات الإنسان في جرياتها..

كما نريد أن نوضح أن صعوبة بحث خلفيات ومرجعيات التقابل بين الداخل والخارج في موضوع التفكير في تحرير ونهوض المرأة العربية، تعود إلى شبكة المفاهيم التي تتركب أثناء التفكير في هذا الموضوع. وإذا كان من المؤكد أن سؤال بحثنا يمنحنا وسيلة من وسائل مقاربة موضوع إصلاح أوضاع النساء في عالمنا بصورة محددة، فإن هذه الصعوبة تتضاعف عندما نكتشف أن بعض السجلات المرغبة لجواب على الموضوع تخوض في قضايا نظرية تاريخية معقدة، من قبيل الهوية والغزو وصراع القيم والعقائد وصراع الثقافات، وهي مفاهيم حربية بامتياز، مما يترتب عنه بناء جدران سميكة من المواقف، وهو ما يدعم دائرة التخندقات المعقدة اليوم لدرجات التنافي بين المجتمعات والقيم في العالم.

نتجه في بحثنا لبناء محاور وعناصر نظرية نرى أنها تتيح لنا تعقلاً أفضل للطابع المركب للسؤال. وتسمح لنا بمزيد من التفكير الذي لا يستبعد المعالجة السياسية بحكم مركزيتها في صيغة الموضوع وعناصره المقترحة بهدف المعالجة. إننا نروم إنجاز لحظة في التفكير في موضوعنا نقلص فيها ما أمكن من استحضار المعطى السياسي دون إسقاطه، لعلنا نتقدم في بناء ما يسعف بتنظيم آخر للتقابل الحدي في صيغة السؤال.. إن هاجسنا الأكبر والأبعد هو دعم البعد السياسي في المقاربة، وذلك بالتقليص من شحناته الجاهزة، شحناته التي تولدت بفعل معارك حصلت، وأخرى ما تزال تحصل في قلب مجتمعاتنا وثقافتنا، سواء في موضوع إصلاح أوضاع النساء، أو في موضوع الإصلاح على وجه العموم، حيث ترتفع أصوات المنازلات العسكرية والسياسية والثقافية في أكثر من ساحة عربية لتؤشر

على ملامح زمن انتقالي تتداخل فيه منظومات من القيم، بصورة تعكس مخاضاً يروم مغالبة التراجعات والإخفاقات، التي لحقت المجموعة العربية في نهاية القرن الماضي ومطالع الألفية الثالثة بفعل عوامل تاريخية عديدة، ليس هنا مجال الخوض فيها..

لهذا السبب سنعمل ما أمكن على بناء تصورات تسلم بالطابع الوسائلي للسؤال، وتحاول التقليل من سمة التقابل في ثنائياته، مستلهمين في عملنا روح المسلمات التي حددنا في مدخل هذا العمل، وهو ما نفترض أنه سيوصلنا إلى ما يمكن النظر إليه كمحاولة لمحاصرة محدودية مفردتي الداخل والخارج في الإحاطة بإشكالية تحرر النساء في عالمنا.

ونقترح في هذا الإطار مفهوم المرأة كأداة في الفهم، ونوظف الإيحاءات والدلالات التي تتيحها مفردات الإنعكاس والإنكسار، وحيل الإبراز والتقليل بحكم تنوع المرايا وتنوع الأعين الرائية، لنقرأ بواسطة ذلك ومن خلاله سؤال الداخل والخارج، في تعدده وتناقضه وصعوبة تعيين حدوده بصورة واضحة. فقد تسمح لنا الأمثلة والمعطيات التي سنختار لإنجاز هذا العمل بتخطي التقابل الحاد في السؤال، من أجل فهم أكثر دينامية وأكثر تاريخية لعلاقة ذاتنا بالآخرين في موضوع قضايا المرأة في مجتمعنا.

أما المحاور التي سنتجه لمعالجتها في موضوعنا فهي:

أولاً- الآخر في مرآة الذات ، في البحث عن صورة أخرى للمرأة

ثانياً- الذات في مرآة الآخر، المساهمة العربية في بناء أسئلة التحرر النسائي

ثالثاً- من الإنبهار إلى وعي الذات، نحو توسيع

أولاً: الآخر في مرآة الذات، في البحث عن صورة أخرى للمرأة

1- لا نريد أن يفهم من ترتيب المحاور التي سنبنى ونحن نركب جوابنا على إشكالية البحث، أن الأمر يتعلق بعملية في التحقيب النظري الخالص، أو عملية في التسلسل والتطور التاريخيين. فقد يكون التحقيب حاضراً بصور متعددة، رغم المظهر الموضوعاتي لمحاور البحث، والإستعارة المرآوية لمفهومي الصورة والمرأة. إلا أننا نعلن هنا ان التابع في صيغة التقسيم الثلاثي المستعمل كوسيلة للإقتراب من موضوعنا لا يتأسس بصورة خطية، بل إنه يروم إبراز جملة من المعطيات التاريخية الحية، المساعدة في عملية استيعاب الرجاء والتراكمات والتراجعات والإنقطاعات والطفرات وتداخل الأزمنة في الزمنية العربية والزمنية الكونية. إن البحث عن صورة أخرى للمرأة في مجتمعنا كما نتصور لا يمكن أن ينتهي ما دام هناك حيف اجتماعي يقصي النساء والفتيات من الإندماج في أفعال المشاركة والإنتاج والإبداع داخل مجتمعاتنا. مثلما أن بحث النساء في العالم الأوروبي عن نساء أخريات في عوالم متخيلة يعكس تعدد الأنماط والصور، كما يعبر عن الطموحات والأمال الجديدة في بناء مجتمعات أفضل. وفي

قلب العمليات التاريخية التي أشرنا إليها لا نستطيع إنجاز تعيينات تكفي بالتصنيف المكاني والمجالي الذي تحيل إليه مفردات من قبيل الداخل والخارج المحلي والوافد، الغازي والمغزو، بل ينبغي أن ينصب الإهتمام على إبراز شرعية البحث عن كل الوسائل التي تسعف بالحد من دونية النساء والفتيات في مجتمعاتنا، وهو الأمر الذي يحول خلاصات تجارب الآخرين إلى نماذج قابلة للاستثمار، من أجل تحقيق مطالب النساء، والإنصاف لطموحهن التاريخي في المساواة والعدل وتكافؤ الفرص داخل المجتمع العربي. إن حضور الآخر في الوجدان والمخيلة، وحضوره في الواقع مسائل تاريخية معروفة في تاريخ الإنسانية المتواصل، وغالباً ما ننسى هذا المبدأ في غمرة لحظات الصراع، وخاصة في المنعطفات التاريخية التي يبلغ فيها الصراع تأججه ودرجاته القصوى، فيتم اللجوء إلى أساليب متطورة في تكريس أوضاع محددة، ومحاصرة بدائلها الممكنة والمحتملة.

ويشكل نشوء الظاهرة الاستعمارية في القرن التاسع عشر حدثاً فاصلاً وصانعاً لتداعيات جديدة في المجتمعات المستعمرة. فقد نشأ في الفكر العربي على هامش الحدث الإستعماري وعي جديد بالفارق بين الذات وبين الآخر الأوروبي. ونقصد بوعي الفارق هنا التمثل الجديد الذي أنتجته النخب الإصلاحية في العالم العربي، وهي تحاول فهم وتعقل نظام العالم في علاقته بنظام القيم في تصوراتها وتاريخها إلى حدود اللحظة التي ذكرنا(نهاية ق 19 وبدايات القرن 20).

ندرج في هذا الإطار صورة المرأة الجديدة في أذهان المصلحين الأوائل فيما يعرف بعصر النهضة العربية. فقد عمل هؤلاء المصلحون على تركيب نموذج محدد لهذه الصورة في كتاباتهم، معتبرين أنه البديل الفعلي للنماذج والصور الواقعية التي كانت عليها النساء في مجتمعنا.

إننا ننظر إلى الآخر هنا، وهو بالذات الغرب الأوروبي الرأسمالي الصانع لكثير من قيم المعرفة والأخلاق في العالم المعاصر، باعتباره يمتلك حضوراً فاعلاً في مشروع التفكير في النهضة العربية في مختلف أبعاده، حيث يحتل موضوع النهوض بالمرأة داخل مشروع النهضة العربية مكانة خاصة، تتمثل عناصرها الأقوى في أشكال الممانعة التي أبداها وما زال يبديها المجتمع العربي والعقل العربي، وهما يحاولان استيعاب متغيرات المجتمع الجديد.

2- تشكل صورة المرأة في مرآة الذات درجة من درجات وعي النخب لسؤال النهضة الاجتماعية في عالمنا. والمرأة في عنوان هذا المحور لا تعبر فقط عن الإنعكاس، بل إنها تضيف إليه الأرضية التي لا تكتفي بتقديم الصورة والفعل المنعكسين، بل تعمل في الآن نفسه على تكييف المنعكس مع مقتضيات لحظة في التاريخ مثقلة بأعباء التقليد وقيود التاريخ، وذلك رغم الخلطة العنيفة التي مارس الفعل الإستعماري على مختلف تلافيف وبنيات المجتمع العربي.

يقدم منتوج الطهطاوي الإصلاحي على سبيل المثال ملامح الصور الأولى للمرأة الجديدة في مرآة الوعي العربي، صورة المرأة الفرنسية بلغته كما تمثلها في وعيه وهو الشيخ الأزهري وإمام أول

بعثة يوفدها محمد علي قصد الاستعانة بالخارج على أوضاع الداخل، وذلك بإعداد المؤهلات اللازمة لبلوغ النهضة المأمولة في السياسة والمعرفة والمجتمع. وفي التلخيص الذي يوجز فيه الشيخ رحلته لباريز (تلخيص الإبريز في تلخيص باريز (1834))، نقف على عملية بناء صورة نمطية للمرأة الأوروبية، صورة مرسومة بما اقتضاه وعي الفارق في ذهنه ووجدانه. ذلك أنه لم يعد بإمكان العرب منذ القرن التاسع عشر أن يفكروا في أسئلة ذواتهم، أسئلة النهضة والتقدم دون الإستعانة بالآخر. وإذا كان سلامة موسى في بدايات تشكل مشروعه الإصلاحية في العقد الثاني من القرن العشرين قد كتب إحدى مقالاته بعنوان " لماذا هم أقوىاء؟ " مستوعباً في كلمة "هم" صور الآخر الأوروبي ونموذجه الحضاري باعتباره الصورة المطلوبة لتجاوز التأخر التاريخي في العالم العربي، فإن صيرورة الفكر والمجتمع في العالم العربي طيلة القرن العشرين لم تتخل عن هذا المنطق في النظر إلى الذات وإلى الآخر سواء بالنسبة للنخب التي اختارت التغريب، أو النخب التي اختارت التحصن بالموروث بهدف الدفاع عن الذات. وقد ازدادت هذه المسألة وضوحاً بحكم ما ترتب عن المرحلة الإستعمارية ومراحل مقاومتها من تركيب تاريخي انتقالي مزدوج، تركيب تمثله عمليات دمج وتركيب مكاسب الحضارة الغربية في الحاضر العربي، بهدف إرساء الدعائم المساعدة في عملية تحقيق مشروع النهضة العربية. (بناء الدولة الوطنية، بناء المؤسسات، ونقل ترسانة القوانين الوضعية، والإنخراط في عمليات استيعاب مكاسب المعرفة العصرية).

وفي هذه النقطة المركزية بالذات، نقطة التفكير في الذات انطلاقاً من تجارب الآخر في التقدم، ينبغي أن لا نغفل أن الأمر لم يكن شأناً عربياً، بل إن عملية تأورب العالم تحولت لأسباب لا مجال هنا لعرضها إلى مسألة كونية. فقد سعت أوروبا في لحظات استعمارها لكثير من مناطق العالم، أن تشيع داخل هذه المناطق لغاتها وقيمها ومعارفها وديانيتها.. ولم يعد بإمكان أحد في العالم أن يغفل مساعي الدور الأوروبي في تمنيظ العالم. إلا أن هذه الظاهرة وأدت بالمقابل عمليات في المواءمة والمقاومة والمواجهة والاندماج.. وفي مختلف هذه الأفعال لم يعد حضورها محل جدال، ذلك أنه بفعل مفاتيح المعرفة والتقنية واقتصاد السوق، تحول الغرب إلى آلة قوية مفجرة لأنماط من ردود الفعل، وأنماط من الصور التي عززت قوة مكاسبها ومنحتها صوراً لا حصر لها.

لقد تحولت إلى مرجعية في الفكر وفي الحياة، ويمكننا أن نعاين في موضوعنا نمط الصورة المرجعية التي بنى العقل العربي وهو يرسم الملامح الأولى لنساء المستقبل في عالمناء، حيث استوعبت نصوص الرحلات وكتابات رواد الإصلاح العربي، الملامح الأولى للوعي الجديد والصورة الجديدة، وذلك تحت تأثير الهيمنة الحاصلة، الهيمنة التي صنعت ردود الفعل المركبة لمشروع تاريخ جديد في قلب عمليات التحول التي أصبحت تعد اليوم جزءاً من التاريخ بلا زيادة ولا نقصان رغم نكران المنكرين..

لا ينبغي أن يفهم من سياق ما سبق أي مركزية غربية، فنحن نعتقد أن أفعال الاستيعاب التي حصلت في العالم العربي، وفي مناطق أخرى من العالم غير الأوروبي، كانت تمنح المنتج الأوروبي سمات خاصة تطبعه بما ينوع صورته وألوانه، ويضفي عليه من خصوصيات المستوعب ما يؤهله لإنجاز ما يمكنه من تجاوزه، عندما يحيه أوان التجاوز. ونستطيع أن نكتشف في تأويل الفكر السياسي العربي للمنظومة الليبرالية على سبيل المثال كثيراً من المعطيات التي توضح هذه المسألة، كما نستطيع اكتشاف جهود الموازنة في الصور التي استعمل الفكر الاجتماعي العربي وهو يحاول تبيئة مظاهر التحرر داخل المجتمعات العربية.

3- نقرأ في أدبيات الطهطاوي العاكسة لنمط الصورة ما يبرز المعطيات الجديدة في تصور النخب للمرأة القادرة على تعزيز قاطرة النهضة ومشروعها في فكرنا المعاصر. فقد شخص الطهطاوي في مرآة العقل العربي صورة من كان يسميها المرأة الفرنسية بطريقة تنم عن كثير من اليقظة التاريخية، ونسجت نصوصه لحظة حوار مع علامات ذات يفترض أنها تتلاشى (الداخل)، أمام علامات جديدة يفترض أيضاً أنها ستحل مكان تلك التي سيلحقها التلاشي (الخارج).. ورغم الحدود التي رسم الطهطاوي في نصوصه لموضوع نهضة المرأة العربية وتحررها، فقد ركب في نهاية التحليل رفقة مجاليه والذين تابخوا رسالته وطوروا من المصلحين (قاسم أمين، زينب فواز، نظيرة زين الدين..)، رسم نموذجاً واضحاً تم تعميمه لاحقاً في أدبيات الإصلاح في الفضاء العام للثقافة العربية بحكم وشائج القربى القائمة بين مختلف البلدان العربية.

يلح الطهطاوي في الصورة على أربعة قيم مترابطة، ويقدمها بصيغ عديدة بهدف ترسيخها. ويستحضر في لحظات التركيب قيم مجتمعه ليقدّم بدائلها التي لا تختلف في تصوره عن القيم التي تحملها صورة المرأة الجديدة. يتعلق الأمر بالتعلم والإختلاط، والعمل والإحترام، فقد تعلمت الفرنسية واختلطت واقتحمت ميدان العمل، وحظيت في كل ذلك بالإحترام في فضاءات المجال العام. (أنظر نصوص الملحق) لا يخفي الطهطاوي انبهاره بالمرأة الفرنسية الأوروبية، فيتعرض في سياق عرضه لمفاتيح باريز، للباسها وشعرها وأنماط حضورها داخل مجالات العمل، مقارناً كل ذلك بأوضاع النساء في مجتمعه، وداعياً إلى ضرورة الاستفادة من القيم التي ذكرنا بحكم أنها لا تخل في نظره بالعفة. وتكشف مفردتي الإحترام والعفة في لغة نصوصه وسياقاتها ما يشكل عناصر منافحة للصورة الجديدة. فلا شيء في صورة الفرنسية المغايرة لصورة العربية في زمنه ينفي عن الأولى قيماً يتصور أنها موصولة فقط بالمرأة العربية. (أنظر ملحق النصوص المرفقة بالبحث)

يمارس الطهطاوي على الأخرى في مرآة ذاته ما يُمكن من تمثّل صور مجتمع جديد. تحضر الأخرى في الذات، تحضر في الداخل وهي خارج، تحضر في الأنا المنفتح بإرادته (عضو بعثة يكتشف) إلى ما يحولها إلى تركيب مستوعب للداخل والخارج، وهو الأمر الذي يرفع عن الذات المستوعبة للقيم

الجديدة صفة الذات المغلقة ويحولها إلى ذات تاريخية، ذات تغطي بفضل تجارب ومكاسب تحصلها في لحظات امتحانها وصيرورتها في التاريخ..

يدافع الطهطاوي عن تعليم النساء، ويكتب "المرشد الأمين في تعليم البنات والبنين" (1872) لأنه مقتنع تماماً بالمساواة بين الرجال والنساء، وهو مبدأ مركزي تستحضره نصوص الطهطاوي نافية كل القيم التي رسّخت زمناً طويلاً عدم مساواة الرجال بالنساء في عالمنا.

ونظراً لعمق التركيب التاريخي المشكل لواقع النساء، وعمق التقاليد الراسمة لحدوده، فإن خطاب الطهطاوي سيتحول إلى رسالة قابلة للتطوير وإعادة الصياغة بأساليب عديدة طويلة عقود متوالية في فكرنا المعاصر. ورغم أن الموضوع اتخذ ملامح أخرى تجاوزت صور الطهطاوي أحياناً، وتراجعت عنها في مرات أخرى، بحكم الإختراق الإستعماري الذي حصل في نهاية القرن التاسع عشر واستمر جاثماً في قلب أغلب المجتمعات العربية طيلة النصف الأول من القرن العشرين، حيث أصبح الخارج في الداخل، ولم يعد مجرد صورة، بل تحول إلى فعل يمشي في الأسواق، فقد اتخذ موضوع الصورة في المرأة أشكالاً عديدة من الإتساق والإنكسار، بل إنه ركب كثيراً من المفارقات والعجائب.

4- يمكن أن نقف أمام معركة السفور والحجاب وهي معركة صُورَ بامتياز، لنرى حدود الداخل والخارج فيها، فنركب مقابلات جديدة من قبيل الحجاب/ الداخل بمختلف الإحياءات التي تحملها المعادلة بين الكلمتين، حيث يقابل الحجاب التوقع وعدم الإنكشاف. ونضع السفور كمعادل للخارج لنفكر بواسطته في الإنفتاح والتواصل. إلا أن تاريخ خروج النساء إلى العمل في الإدارة والمصنع في مجتمعاتنا منذ منتصف القرن الماضي وإلى حدود، الربع الأخير من القرن العشرين، حيث ارتفعت معدلاته ووتيرته بالصورة التي حولت مراكزنا الحضرية في العالم العربي إلى مدن جديدة مستوعبة لكثير من مظاهر الحياة العصرية، إن التاريخ المذكور في حركيته الحية يكشف فقر ومحدودية الزوج المكاني داخل/ خارج في معالجة واقع تطور المرأة العربية.

لكن العودة المكثفة للتحجب في العقدين الأخيرين تقلب معايير التاريخ الخطي، الذي يفترض فيه إنهاء معركة السفور والحجاب، معركة الداخل والخارج، حيث أصبح الخارج كما وضحنا سابقاً داخلياً، وتحول إلى مرجعية من مرجعيات ذات متحولة في الزمان، يدعونا إلى كثير من الإحتياط حتى لا نعود إلى المساهمة في تركيب معارك لا علاقة بينها وبين معطيات التاريخ الفعلي، معارك توظف فيها أسلحة قديمة لقهر خصوم يحاربوننا بجيل من الأسلحة وإن كان يكافؤ في خطورته أسلحة تفجير الأدميين وتركيب الخلايا القائمة والمستيقظة بهدف إشاعة الرعب في العالم. إلا أنه مازال يحتمي بمنطق الداخل والخارج، وهو المنطق الذي يضمّر نظرة لا تاريخية للذات، فيتصورها نقية ويتصور الآخر صليبيّاً، لنصبح في النهاية أمام سيناريوهات جديدة صانعة لكثير من مشاهد الرعب في عالمنا.

يمكننا أن نستوعب التقابل بين الداخل والخارج في مثالنا السابق، انطلاقاً من المبدأ الذي يرى أن المرأة الأوروبية في المجتمع الصناعي المتقدم تعتبر نموذجاً تاريخياً قابلاً للإحتذاء، ليس لأنه نموذج مثالي، بل لأنه يشكل انعكاساً لشروط تطور تاريخي انتقلت كثير من ملامحه بحكم حتميات تاريخية محددة إلى تاريخنا، فولد في واقعنا أشباهاً ونظائر له، دون أن ينفي هذا الأمر مسالة نسبية النموذج الأوروبي وتاريخيته، ومسألة تبلور جملة من المشاكل الجديدة الصانعة لأنماط التطور والتغير داخله.

وعندما ترسم نخبنا الإصلاحية في برامجها في الإصلاح الاجتماعي دعوات للتعلم من مكاسب المجتمع الأوروبي، فإنها تنطلق في ذلك من حدوسها النظرية المبنية على معطيات تاريخية محددة، بهدف تهييء مجتمعاتنا لاستيعاب التغيرات التي تحملها رياح عالم جديد، لم تعد هناك إمكانية لتجنب عواصفه. وبقدر ما عكست معارك السفور والحجاب عمق خصوصيات التقليد وكثافته في تاريخنا وحاضرنا، بقدر ما عبرت في الوقت نفسه عن الآفاق التي تنتظرنا، الآفاق المفتوحة أمامنا في خارج لم يعد خارجاً مطلقاً، بل أصبح جزءاً من ذواتنا ومن داخلنا المتحول داخل دائرة الزمان، بكل ما يحمله التحول من إمكانات في الإستجابة والقبول، وأخرى في الممانعة والإستماتة في المحافظة على ذات لم تعد كما كانت إلا في أذهان بعض الذين يعتقدون أنه يمكنهم عزل ذواتنا عن عالم ما يفتأ يتغير ويغير العالم من حوله، بفعل وقائع بعضها ظاهر ومعلن، وكثير منها يفعل فعله فينا، فننتغير دون أن نملك شجاعة الإقرار بذلك، لأننا نفضل الحنين إلى ذات هاربة، فننتخلى عن ذات تسكننا ونسكنها ولا نعترف بها.. وهذا الأمر يعتبر جزءاً من آلية ذهنية عاكسة للتناقض الوجداني في حياة الأمم المهزومة داخل التاريخ.

ولد وعي الفارق في موضوع المرأة جملة من المطالب في برامج الحركات الوطنية العربية وخاصة في أجنحتها التي اختارت ايدولوجيات التغيير، ورفعت شعارات التقدم. ورغم أن الزمن الإستعماري أضاف إلى أغلال التقليد قيوداً جديدة، ممثلة في الإحتلال والعنف وتخريب الوجدان، وخلخلة أنظمة المجتمع والحياة، فإن طلائع النساء والرجال في حركات التحرر العربية قد اتجهت مسلحة بحسبها التاريخي المستقبلي، نحو بناء ثقافة جديدة في موضوع علاقات النساء بالرجال في مجتمعنا. ويمكننا أن نقرأ في الدعاوى التي ناضلت من أجل تشريع جديد لأحوال الشخصية، تشريع مكافئ لعملية التملل الحاصلة في مجتمعنا، في مستوى القيم وفي مستويات الوجود المادي التي نتجت عن الإحتلال. (تشريع يرفع شعار المساواة، ويدعو إلى تقنين الطلاق والتعددية الزوجية بالصورة التي تصنع في الوعي أولاً أفقاً جديداً محتملاً لواقع المرأة في المجتمعات العربية). يمكننا أن نقرأ فيما سبق ذكره الصور الجديدة لعالم في طور التشكل.

5- استعمل الوعي السياسي العربي في فترات سابقة مفردتي المحلي والوافد للإشارة إلى ما نحن بصده الآن في موضوع الداخل والخارج، والتقابل في حدي المفردتين أمّلته بالدرجة الأولى المرحلة الاستعمارية المباشرة، حيث يتجه التفكير لتعيين مكان الخصم (أوروبا الإستعمارية) الوافد على جغرافية

ومجتمع وتراتب في علاقات الذكور بالإناث يكرسه ويدعمه موروث مركب. إلا أن المحلي الموروث ليس أقتوماً مغلقاً، إنه بلغة التاريخ محصلة أفعال يلحقها الفساد ويعتريها الإندثار. وهو قبل ذلك حال غير متجانس إنه لا يعتبر بالضرورة عنواناً لاتساق لا تشوبه شائبة. فليس كل داخل جيد وحسن، ولا كل خارج سيء وعدواني ومتآمر. ولعل المعاينة الدينامية للمفردات التي ذكرنا تقلص من روح التباعد المفترضة في صيغة السؤال. فيلتحق الخارج بالداخل ليصبح داخلاً متحركاً، ويلتحق الوافد بالموروث ليمنح الذات خصوبة وتعدداً تغني مسارها، وتجعله قادراً على استيعاب الجديد والتخلص من العتيق الذي لا يستطيع مقاومة آلة التحول الجارفة، بحكم استنفاده لمبررات حضوره كما صنعت في المجتمع وفي التاريخ.

وما يؤكد هذا الذي نروم بلوغه، الأفعال التاريخية الجديدة التي مارسها النساء في تاريخنا المعاصر. فقد شاركت مئات النساء في مدن عربية عديدة في المظاهرات التي نظمتها حركات التحرر العربية في لحظات مواجهتها للإستعمار. وقد خرجت النساء سافرات وهن يمارسن فعل التحرر ابتداء من العقد الثاني من القرن العشرين، مثلما خرجن للمعامل والإدارات والمدارس ومختلف مؤسسات المجمع الجديد، معلنات أن النساء قادمات طال الزمن أم قصر، وأن حضورهن الرمزي اليوم في معارك التحرير يعتبر عنواناً لحضور مكثف قادم، حضور يحصل بفعل عوامل لا تفصل بين عوامل حصول ما حصل، فما حصل ويحصل عبارة عن فعل مركب تستوعبه ذات مركبة.

نريد هنا بواسطة الإشارة السابقة وضع اليد على الطابع المعقد لأسئلة الحجاب والسفور، ومختلف أشكال مقاومة القيم الجديدة، التي تحملها صورة المرأة في وعي النخب الوطنية في لحظات مواجهتها للاستعمار وللقيم التي يحملها معه.

لقد ولدت صدمة الاستعمار احتفاء النخب بالتقليد، معتقدة أن تحصين الذات من الذوبان في الآخر يمنحها هويتها المستقلة. رغم أن الزمن الاستعماري رسخ ازدواجية استوعبت بطرقها الخاصة ملامح كثيرة من الخارج في قلب ما كانت تعتبره محلياً وذاتياً وداخلاً وعنواناً لهوية محددة وتامة.

لكن نشأة الحركات النسائية في أغلب الأقطار العربية في النصف الأول من القرن العشرين عكس ظاهرة جديدة في الثقافة السياسية والاجتماعية في العالم العربي، ثقافة ترتبط في أصولها بالمجتمع الحديث والمعاصر، حيث يسمح التنظيم العقلاني للمجتمع بترتيب الفئات المجتمعية حسب برامجها في العمل، وبناء على الأهداف التي تتجه لتحقيقها، وهو الأمر الذي أصبح جزءاً من المحاولة الجارية في مجتمعنا للتكيف مع قيم تولدت لأسباب تاريخية خارج مجتمعاتنا، قيم يحق لنا أن نتعلمها ونتعلم منها لتمكين من إعادة إنتاجها في ضوء أسئلتنا المحلية، وهو الأمر الذي يترتب عنه تعزيز وإغناء الكوني والإنساني، بحكم تشابه مسارات الوضع البشري في مختلف تجلياته وأبعاده ..

6- عززت الجمعيات النسائية المواكبة في نشأتها لميلاد حركات التحرر الوطني، عززت مشروع التحرير، التحرير في الداخل المتجه صوب تقليص هيمنة الذكور، والتحرر من الخارج بمواجهة

الهيمنة الأجنبية والإستعانة في مواجهتها بآليات ووسائل مستفاد من تجاربها في العمل الإجتماعي والسياسي. وفي قلب هذه العملية المركبة تم تعميم أدبيات قاسم أمين التي شكلت أدبيات الطهطاوي خمائرها الأولى، وشكلت نصوص الطاهر الحداد وعلال الفاسي بعد ذلك امتدادتها الملونة بأسئلة جديدة ونظرات جديدة لموضوع تطور واقع النساء في عالمنا. فقد عمل علال الفاسي في "النقد الذاتي" (1949)، وهو نص يعد في نظر كثير من الدارسين بمثابة بيان للحركة الوطنية المغربية، عمل على بلورة اجتهادات تروم تقليص درجات الحيف المسلط على النساء. فقد دعا علال الفاسي في النص المذكور إلى وضع حد لإجبارية الزواج، وتقييد الطلاق والتطليق، ثم التفكير في إمكانية إلغاء تعدد الزوجات. وشكلت هذه العناصر مقدمات أساسية في اتجاه شق طريق أعمق نحو رفع النصية الوثوقية و النصية الإطلاقية على حالات من التحول التاريخي تستدعي آليات أخرى في النظر الفقهي، الموصول بفضاءات الإجتهد الهادفة إلى تعزيز كل ما يلحم الوجود الاجتماعي للبشر، دون تمييز ولا تمايز.

شملت معركة مواجهة الاستعمار داخل حركات التحرر الوطني العربية عناية الوطنيين العرب بدرجات متفاوتة بقضايا المرأة وأسئلة تحررها. كما شملت عناية محددة بإشراك النساء في النضال من أجل التحرير. ومنحت الدول الوطنية الجديدة للنساء في بعض الأقطار العربية آفاقاً جديدة لتأهيلهن للحياة المجتمعية الجديدة، فقد فتحت خلال النصف الأول من القرن العشرين خلال المرحلة الاستعمارية ويعدها عشرات المدارس الخاصة بالبنات، بل وانتشرت كثير من المدارس المختلطة معززة النظرة الجديدة والصورة الجديدة للفتاة والمرأة في مجتمعنا.

وتقدم نضالات المرأة العربية في لحظة وعي الفارق صورة امرأة جديدة، لكنها صورة امرأة عربية وقد اعترتها أحوال من التغيير نتيجة انخراطها في مواجهة أوضاع تاريخية جديدة. إن طلائع النساء اللاتي تظاهرن داخل المجتمع في مواجهة التسلط الأجنبي أو مواجهة الحيف التشريعي، أو التقاليد الظالمة، وطلائع النساء اللاتي انخرطن في بناء الذات بالتعلم والمعرفة، ثم العمل والإنخراط في عمليات الإنتاج داخل المجتمع، تقدم صوراً دالة عن مآل جدليات حصلت وما تزال تحصل في مجتمعنا المعاصر.. صحيح أن الصورة مركبة ومضطربة بل ومتناقضة، ولكنها قبل ذلك وبعده صورة تاريخية، وهي في نظرنا محصلة لتاريخ عرف أشكالاً من العنف، وأنماطاً من الأفعال القائمة على مبدأ المواءمة بين الموروث التاريخي وبين الراهن في غليانه وجريانه.. وفي مختلف هذه الأفعال نشأت صورة جديدة للمرأة، نشأت في الأذهان، ثم نشأت في الواقع، ولعلها بدأت تنشأ أولاً في الواقع ثم تمتلئها الأذهان، وهي تعاین ما جرى في الداخل وفي الخارج. ومن المؤكد أنها نشأت أولاً في الواقع في الخارج القريب من الداخل، في الخارج الذي سيسكن في الداخل، لقد نشأت في التاريخ الكوني راسمة ملامح تحولات تخص النساء والرجال في كل مكان..

ثانياً: الذات في مرآة الآخر

المساهمة العربية في بناء أسئلة تحرر المرأة

1- رسم الفكر الإصلاحى فى الوعى العربى الملامح الكبرى لصورة المرأة الجديدة المنتظرة فى مجتمعنا، المرأة المتعلمة، المرأة العاملة، المرأة المطالبة بتشريخ لا يخل بأدميتها، ولا يجعلها عالة على أحد. وتعززت الصورة بمدارس البنات والمدارس التى أباخت الإختلاط ، وتم تدعيمها بالصحافة النسائية المتخصصة والجمعيات النسائية. كما تعززت بالرائدات من المبادرات بالعمل على فك الحصار المضروب على النساء فى واقعنا. وقد بذل الوطنىون العرب فى مختلف الساحات العربية جهوداً كبيراً وهم يشجعون بناتهن وزوجاتهن وأخواتهن على الإنخراط فى أفعال التحرير التاريخية الكبرى من قبيل مناهضة الإستعمار، حيث شاركت كثير من النساء فى المظاهرات المنندة بالهيمنة الإستعمارية ومظاهرها المختلفة.

ومن المؤكد أن الإشارات المختزلة فى الفقرة السابقة لا تستوعب مختلف صور التحول التى واكبت عمليات إطلاق ورش النهوض بالمرأة والفتاة. كما أن العناصر المستعرضة فيها لا تعبر عن مختلف المخاضات والمعارك، ومختلف المهانات التى لحقت كثيراً من الطلائع النسائية وهن يمارسن لأول مرة أفعالاً محظورة فى تاريخ هيمنة الرجال على تركيب آليات عمل المجتمع والأسرة والدولة.. إلا أن ما حصل يعد نتيجة فعل تاريخى متدرج ومواكب لتقاطع عوامل عديدة، فعل يمارس ويكتف بصورة رمزية ما سيتحول بعد عقود إلى إيقاع تاريخى أكثر انتظاماً وأكثر التحاماً بأسئلة واقع متحرك رغم كل مظاهر البطء والتعثر فى حراكه.

لا يمكن أن نغفل هنا الإشارة إلى الدور الذى مارسته الدولة الوطنية فى كثير من الأقطار العربية بعد الإستقلال السياسى، الذى شمل أغلب هذه الأقطار فى العقد الأول من النصف الثانى من القرن العشرين، حيث حرصت على إدخال إصلاحات مكافئة فى تقديرها لنوعيات التحول التى عرفها المجتمع العربى.

لقد أثمرت جهود مئة سنة من بناء صورة جديدة للآخر فى الذات بفعل ما اعتراها من تغيير داخل دائرة الأزمنة الحديثة مجموعة كبيرة من عناصر التحول الفعلى فى موضوع علاقات النساء بالرجال، ورغم بطء التحولات كما قلنا، واقتصارها على عناصر بعينها وإغفال أخرى، فإن التحول أصبح أمراً واقعاً.

لم تنكسر قيود التقليد الفقهى، ولم يتخلص الوجدان من تركة توزيع الأدوار بما يرسخ المراتبية والدونية فى وسط النساء. إلا أن ما حصل ساهم فى نقل الموضوع من دائرة المحرم إلى دوائر التاريخ المشرعة على المستقبل، على صورة الفرنساوية كما تمثلها ذهن الطهطاوى قبل ما يزيد عن قرن من

الزمان. وعندما يكون موقعنا الزمني المفترض في هذه المرحلة من البحث هو ستينيات القرن الماضي وندخل دور المتغيرات الجديدة المتمثلة في الثمار التي تحققت بعد حصول أغلب الأقطار العربية كما قلنا عن استقلالها السياسي، سنتبين أننا أمام دورة جديدة في تاريخ تطور الوعي والواقع الاجتماعي النسائي في عالمنا.

إن الفعل الاجتماعي الجديد المواكب للتحرك الاجتماعي الموصول بقضايا المرأة، لا يتمثل في تبني بعض الدول الوطنية لمشاريع في النهوض بواقع المرأة، وخاصة في المجال التشريعي ومجالات العمل العام. بل إنه يتحدد في الخطوة المؤسسية التي نقلت العمل المطبوع النسائي من مستوى العمل المرتبط بالتنظيمات الحزبية إلى عمل مدني مفتوح على قضايا النساء، عمل مستقل برؤيته الخاصة، ومنفتح في الوقت نفسه على آلية النضال السياسي الوطني بهدف تغيير المجتمع، وتغيير أوضاع النساء بما يكفل حقوقهن ويرعى كرامتهن وأدميتهن.

لقد تبلورت عشرات الجمعيات الحقوقية والخيرية والاجتماعية داخل فضاء العمل النسائي العربي بمعناه الواسع، وتعمق هذا الفعل بفضل انخراط النساء أيضاً في العمل السياسي والحقوقى وفي ميادين أخرى لا علاقة لها بقضايا النساء على وجه الخصوص. لكن الحضور النسائي داخل هذه الجمعيات ساهم فيما يمكن أن نسميه إعادة تأهيل وإعادة تربية المجتمع على قبول الحضور النسائي الفاعل، لكي لا تظل الصورة النمطية للمرأة المستعارة من تاريخ في طور التلاشي معياراً مطلقاً، ولتحل محلها في التاريخ الجديد أفعال أخرى تمنح الصورة فضاء أرحب للفعل والإجتهد والإنتاج والإبداع.

2- واكب هذا الفعل التاريخي في زمن لاحق، أفعالاً أخرى وسعت دائرة الحلم بمجتمع يعي أن سوق العمل والإنتاج لم يعد حكراً على الرجال. وواكبه أيضاً نظريات اقتصادية جديدة في باب التنمية، وتحولات في النظام الدولي، وثورة في مجال الإعلاميات، فنتج عن كل ما سبق منظور جديد للعمل الدولي في مجال قضايا المرأة وقضايا أخرى في الحاضر الكوني. لقد نشأت صورة أخرى في ذهن الفاعل الآخر الذي اتجه للمشاركة في تركيب الصورة، التي تتجه مشاريع التنمية نحوها، صورة النساء في العالم وبينهن صورة المرأة العربية.

وإذا كنا قد وقفنا في المحور الأول من هذا العمل على صورة المرأة الأخرى في الذات، وحاولنا تركيبها استناداً إلى نصوص منحناها صفة التمثيل والتأسيس، فإننا نتجه الآن لمعاينة ملامح الصورة الجديدة التي سيرسمها الآخر للمرأة في أدبيات المنتظم الدولي، وهي صورة لا نتصور مطلقاً أنها بعيدة تماماً عن واقعنا الفعلي ففيها من ذاتنا المتحركة بفعل عوامل تاريخية مركبة ما يجعلها قريبة من النموذج المرسوم في برامج التنمية والنهوض بواقع المرأة والمرأة العربية في العالم.

أمر آخر لا ينبغي أن نغفله هنا، وهو أن النهوض بالمرأة العربية لم يكن ممكناً دون تداخل عوامل يصعب حصرها كلية. نحن نستطيع أن نتحدث في هذا الإطار كما وضحنا آنفاً عن دور المجتمع

الأهلي، عن أدوار بعض الحكومات، لكن لا يمكننا أن نغفل دور منظمات المجمع الدولي، الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية التي أعلنت 1975 سنة دولية من أجل المرأة، ورسمت في سياق برامجها في هذا الباب صورة محددة للمرأة كما تراها، انطلاقاً من واقع حالها في بلدان الغرب، وذلك من أجل تضامن دولي يرفع مكارم الإنسانية وتطلعاتها نحو التنمية والتقدم.

شكل مؤتمر المكسيك المنعقد سنة 1975 والمخصص لقضايا النساء، فضاءاً للتغني بشعارات ثلاثة: المساواة، التنمية، السلام، وهي شعارات قابلة لأكثر من قراءة، إلا أن المنظور البراجماتي للحركات النسائية في العالم العربي وفي العالم اتجه كما قلنا لتكوين ملامح جديدة لصورة المرأة كما يتصورها الفاعلون في المنتظم الدولي، الفاعلون الذين يتجهون لبناء مشاريع في التنمية والتقدم، من أجل المساهمة في تكوين عالم وعلامات دولية أكثر تكافؤاً وعدلاً.

تميزت هذه اللحظة في تاريخ العمل النسائي بمحاولة تخطي الصورة التي رسختها دعوات تعليم النساء، والصور النمطية التي رسختها مطالب إصلاح التشريعات في موضوع الزواج والطلاق والتعدد، وأصبح متغير التنمية ثم التنمية البشرية والمؤشرات الموصولة بهما، والمتمثلة في الفقر والبطالة والصحة الخ.. بمثابة عناصر مركزية في عمليات التفكير الجديد في نهضة المرأة وتحسين أوضاعها..

ان الغة الجديدة التي تبلورت في برامج ومشاريع المنظمات الإقليمية الساعية للنهوض بالنساء في العالم تعكس تصورات فلسفية بعضها محدد وبعضها الآخر غير معلن لكن منطق الرؤية يستوعبه ويكشف عن بعض عناصره. وإذا كان البعض منا ينظر إلى هذه اللغة من زاوية المظهر الجديد للمؤامرة العالمية على قيم الإسلام، فإن النساء والرجال الذين انخرطوا في عمليات بناء البرامج الجديدة لم يكونوا على اتفاق تام دائماً، وهو الأمر الذي يكشف أننا أمام مشاريع يمكن أن تساهم في إعادة تركيبها بما يناسب طموحاتنا، أما أن نعتبر أنها خارج مطلق وغزو مطلق فإننا نتجه في هذه الحالة نحو ما أطلقنا عليه في بداية هذا العمل تغليب السياسي على باقي أشكال المقاربة المساعدة على المشاركة في إنتاج ما نراه في موضوعنا أقرب إلى داخل يعكس خصوصياتنا، ولا يغفل سلم المعايير الذاتي والمشارك في قيمنا التاريخية.

ويستطيع المتابع لمعارك النساء في العالم العربي، خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي أن يدرك ان استراتيجية جديدة تنشأ في الأفق، وان النساء العربيات وقد ارتبطن بشبكات المجتمع الأهلي والمنظمات الإقليمية في العالم، طورن خطابهن وركبن جبهات محددة للعمل، قصد اختراق جدران الهيمنة العالية والسميكة الجائمة على المجتمع العربي، بالرغم من كل التحولات التي عرفها بفضل ما راكمته تجارب العمل النسائي العربي في النصف الأول من القرن العشرين، وبفضل دروس الصورة التي رسمها رواد الإصلاح للمرأة العربية القادمة من فضاء آخر، فضاء يساهم في تركيب ملامحنا، ونساهم

نحن بتلويين ملامحه في ضوء أسئلتنا وإشكالات الطور الإنتقالي المركب الذي نمر به، ونحن نواجه التأخر والإستعمار وتجرر الذهنيات وتصلب ظواهر المجتمع وسط داخلنا المعتل والمعطوب.

3- ساهم في رسم استراتيجية التغيير الجديدة في واقع النساء العربيات عوامل عديدة من بينها البرامج التي ركب المنتظم الدولي بهدف دعم التنمية الشاملة في ربوع العالم. وأصبحنا أمام سقف محدد للعمل تترجمه مجموعة من المفاهيم والمؤشرات والمواقف والعلاقات ووسائل الدعم. وترسم ملامح عمله البرامج العالمية والتوصيات التي تركز بهدف الإسراع بوتيرة التغيير، ومنحها السند المالي والدولي للتمكن من تحقيق أهدافها.

يبدو ظاهر هذا العمل (برامج وخطط المنتظم الدولي في موضوع قضايا المرأة وقد تبلورت في مؤتمرات متلاحقة خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، ابتداء من المكسيك ومروراً بنيروبي للوصول إلى بكين وتوابعه..) معبراً عن دلالة مفردة فعل الخارج في الداخل، تدخل الأجنبي ممثلاً في المنظمات الإقليمية والدولية في شؤون النساء العربيات، ومحاولة ربط مصيرهن بنظام في التصور والعمل مرتب ومركب في فضاءات لا يمكن استبعاد نوعية عملها عن بعض الأهداف الموصولة بدوائر الصراع السياسي والثقافي والإجتماعي القائم في العالم. لكن الأمر الذي يقلص من حدة هذا المنظور، ويساهم في إضفاء النسبية عليه، يتمثل في الدور الذي مارست الفعاليات والتنظيمات النسائية العربية في تطوير منظورات وبرامج المنتظم الدولي، والمحاولات التي أنجزت وهن يمارسن عمليات تكيف البرامج المذكورة مع أسئلة الداخل، الأسئلة الموصولة بمسارات التحول في المجتمعات العربية والأسر العربية ومجالات الشغل في العالم العربي (التقارير الخاصة الاقترحات الموصولة بالذاتي والمحلي، والموصول في الآن نفسه بالطموحات الآمال التي تتجاوز الذاتي بحثاً عن المشترك الكوني). فقد نشأ بجوار هذا العمل وفي قلبه محاولات عديدة في تطوير الفكر العربي وتعزيز مسارات الروح النقدية داخله، وتبلورت في هذا السياق مشاريع نظرية في نقد العقل العربي، ونقد آلياته في التفكير وفي العمل. وقد عزز هذا المنحى بروحه النقدية الإختيارات الرامية إلى تكسير الفقه التقليدي وأدبيات التراث التي نسجت لرعاية وحماية التصورات المرآتية في علاقة الرجال بالنساء. فكما أن أدبيات التراث لا تمكن أن تسعفنا بتصورات سياسية مناسبة لطموحاتنا في التغيير السياسي والإجتماعي، حيث ينبغي توطين أدبيات سياسية جديدة قادرة على استيعاب أسئلتنا وواقعنا الجديد، فإن الأمر نفسه ينطبق على التصورات التراثية في موضوع المرأة والمجتمع. لهذا نقول إنه ينبغي أن يتجه الفكر والعمل نحو بناء أطر نظرية جديدة، يكون بإمكانها استيعاب التحولات وبلورة الطموحات في أفق يواكب المتغيرات الحاصلة في الداخل والمتغيرات التي عرفها العالم معنا وبجوارنا، وهو ما يمكن من توسيع الداخل بتوطين الصور الجديدة، وتوسيع الخارج بوصله بالمعطيات المستمدة من واقع مختلف عن واقع داخله..

استفادت الحركة النسائية التي ازدادت حضوراً واشعاعاً من هذا التحول، ودفعت به كما قلنا في اتجاه بناء تأويلات جديدة للنصوص الدينية الراقية لقيم التراتب والمكرسة لدونية النساء. فقد صدر في المغرب على سبيل المثال " دليل المساواة في الأسرة"، محاولاً إنجاز رباعية في البحث تتوخى البرهان على مبدأ المساواة اعتماداً على أربعة حقول معرفية، السوسولوجيا، والقانون، والفقهاء، وحقوق الإنسان، وعمقت هذه المحاولة بجهودها التركيبي أسئلة محددة وقناعات مبنية بالصورة التي تعكس كفاءات مساهمة الفعل الداخلي والمحلي في تعميق مسارات الأسئلة الكونية الموصولة بواقع النساء في العالم.

وقد اتجه العمل النسائي المبدع داخل أغلب المجتمعات العربية نحو مشروع فتح جبهات عديدة للعمل في وقت واحد، لإبراز قضايا النساء، وهكذا شمل العمل الأحزاب السياسية، وجمعيات التنمية ومؤسسات حقوق الإنسان. ثم النقابات والهيئات المهنية (القضاة، المحامين، الصحفيين..). ثم جبهة دوائر القرار في الدولة. إضافة إلى إنشاء مراكز لسياسة القرب، مراكز تعنى بالإستماع للنساء وتعيين أوجاعهن الفعلية داخل المجتمع.. فأصبحنا أمام فعل لا يتردد في إعلان برامجيته، فعل يعي أن المساواة بين الجنسين لا يمكن أن تحصل ذات صباح، لأن المراتبية شملت وهي تمارس رسوخها تاريخاً من الفعل المادي والرمزي، الفعل المتعدد والمخترق لجبهات لا حصر لها، وما يحصل به الرسوخ بهذه الطريقة لا يمكن تفتيته ببسر، ولا حل مركباته وعقده بسهولة. بل إن الأمر يتجه أحياناً إلى بناء ممانعات جديدة تقلص من روح المنجزات وتعود بنا القهقري إلى الوراء.

يتضح هذا الفعل الممانع والمضاد في الردود التي أعلنتها وتعلنها حركات الإسلام السياسي اليوم على تنظيمات المنتظم الدولي، وتشهيرا ببرامجه المخترقة في تصوراتها لحصون الداخل وقيمه المتعالية والموصولة بنصوص فاصلة وقاطعة، نصوص لا علاقة لها بمجرى التاريخ في سريانه المتحول.

فقد عادت فصائل الإسلام السياسي في أغلب الساحات العربية إلى لغة الحجاب، لغة " الداخل والخارج"، لغة " الغزو" و "الإختراق" و "مسخ الذات"، محاولة تطويق أفعال التشبيك التي حصلت في فضاء مؤسسات المجتمع المدني النسائية العربية المتصلة ببرامج المنتظم الدولي، في موضوع النهوض بالمرأة وتعزيز مسيرة التنمية الإنسانية، بحكم أنها الأس القادر على تخطي عوائق النهضة والتقدم في عالمنا. وما يدعو إلى العجب في عودتها المنهجية الجديدة هو برنامجها في التشبيك المضاد، الذي يعتمد شفرة محددة في عملية التنسيق بين المنظمات المشتركة، من بين مفرداتها شجب الخارج والإعلاء من الداخل، دون الانتباه إلى أن منطق الشفرة في الأصل مستمد من تجارب الخارج الصانعة لكشوفات المعرفة المطورة لأليات وتقنيات التواصل.. فنصبح أمام فعل لا يرى أي مانع في التوظيف البرجماتي لأليات الخارج، خدمة لأهداف تروم مواجهة "جاهلية الأزمنة المعاصرة".

4- ومن أجل تشخيص أكثر دقة لسؤال البحث سنقف أمام مثال محدد يقدم صورة متكاملة عن الجوانب والمعطيات التي تختفي وراء مفردتي الداخل والخارج، وتبرز حدودهما في المقاربة ودورهما

في محاصرة مشروع إصلاح أوضاع النساء في عالمنا، حيث تقدم الخطابات التي تباشر التفكير في الموضوع بالمفردات المذكورة ما يفيد أننا لم نتمكن بعد من تجاوز الأسئلة الزائفة، وتجاوز التسييس الذي لا يقيم أدنى تمييز بين المستويات ، فيعود بقضايا تحرر المرأة إلى عتبات من النظر مُترجمة في مفردات لا تستوعب المجال، ولا تتجه لابتكار ما يتيح إمكانية المشاركة في بناء الصورة الجديدة للمرأة في مجتمعنا.

سنقدم نموذجاً مصغراً من معارك النهوض بالمرأة العربية في المغرب، ونفترض إمكانية حصوله بالطريقة نفسها أو ما يشبهها في مختلف الأقطار العربية مع بعض الاختلافات الجزئية التي لا تؤثر في طبيعة الموضوع، ولا تغير من شبكة الأسئلة والإشكالات التي طرحت وما زال تطرح في ثقافة النهوض بالمرأة ومشروع تحررها في مجتمعنا.

فقد تبنت كتابة الدولة المكلفة بالرعاية الاجتماعية والأسرة والطفولة بالتعاون مع البنك الدولي سنة 1995 خطة وطنية لادماج المرأة في التنمية. وتم ذلك بناء على توصيات مؤتمر بكين 1995، القاضي بضرورة تنمية قدرات ومهارات المرأة، ورفع من مستواها الثقافي والسياسي وتوعيتها بحقوقها الخ.. أعدت الخطة في إطار عمل جماعي مستوعب لعدد كبير من الكفاءات والفاعليات من الرجال والنساء ومن انتماءات ومرجعيات متعددة، بهدف بلورة الأسئلة المرحلية الموصولة بالمحاور الأربعة الكبرى المراد ضبطها في الخطة وهي:

- 1- ضمان مشاركة فعلية ودائمة للنساء في التعليم والتكوين.
- 2- النهوض بالصحة الإنجابية وتحسين الوضعية الصحية للنساء.
- 3- ضمان مشاركة عادلة ودائمة للنساء في التنمية الاقتصادية.
- 4- تعزيز الأهلية القانونية للنساء ومحاربة العنف ضدهن.
- 5- تعزيز السلطة السياسية للنساء و تشجيع وصولهن إلى مراكز اتخاذ القرار.
- 6- وضع آليات مؤسسية خاصة بالنساء.

ركبت الخطة المرجعية المحددة لصورة المرأة في برنامجها، ورسمت ملامحها الكبرى في ثلاثة أصول كبرى، جمعت فيها بطريقة مركبة بين معطيات وضعية وأخرى تحيل إلى فضاء ثقافي موصول برؤية نصية. يتعلق الأمر بما أسمته الخطة المرجعية الدينية متمثلة في الشريعة الإسلامية ومؤولة بروح مقاصدية ومرجعية وطنية تترجمها الإرادة السياسية المعبر عنها في دستور يقر في ديباجته اعتراف المغرب بمواثيق حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دولياً. ثم مرجعية دولية تترجمها مواثيق العمل الدولي كما بلورها المؤطرون والفاعلون في منتديات العمل الدولية.

تضمنت الخطة المعدة بالبرتكولات المتداولة في أساليب عمل مؤسسات المنتظم الدولي، التي تتبنى كما تكشف ذلك تقاريرها ونصوص توصياتها ومقترحاتها عقلانية إجرائية، تترجم فيها المعطيات

إلى مؤشرات. وتبنى بعد ذلك بمنطق يرتب خطوات عمله في ضوء الإجراءات التمهيدية والإجراءات المستعجلة، بهدف محاصرة المطالب، ومحاولة إيجاد الوسائل المساعدة على بلوغ الهدف المرسوم . ويمكن أن نشير هنا باختزال شديد أن خطة الحكومة المغربية تضمنت إصلاحات تشريعية تهدف إلى دعم حقوق المرأة ومعالجة قضايا تعليمها وإدماجها في المجال الإقتصادي، ثم تقوية حقوقها القانونية والسياسية وتحسين صحتها الإنجابية، وهي مطالب تمثل رغم وجودها في سجلات وبرامج المنتظم الدولي، تمثل روح المساعي التي ناضلت من أجلها نساء المجتمع المغربي طيلة عقود من الزمن. لا ينبغي أن نغفل هنا الإشارة إلى أن مشروع الخطة أنجز وأقر في إطار تجربة التحول التي يعيشها المغرب منذ سنة 1998 في إطار ما أصبح يعرف بالطور الانتقالي الهادف إلى بلوغ عتبة التحول الديمقراطي، وأن الحكومة التي أنجزت في إطارها كانت مشكلة من أحزاب الكتلة الوطنية الديمقراطية التي ترأسها عبد الرحمان اليوسفي الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

اعترضت تيارات الإسلام السياسي على الخطة معتبرة أنها محتواها يتنافى مع تقاليد الإسلام. وإذا كانت الخطة تشتمل على كثير من الإقتراحات الهادفة إلى محاصرة الإقصاء والحيث المفروضين على النساء، فإن ستة اقتراحات إصلاحية كانت هي التي أبرزت رفض الإسلاميين للخطة، فاشهروا حربهم عليها، واضعين شعاراً كبيراً لمعركتهم، يتمثل في أن وراء الخطة "إرادة خارجية"، خارجاً متربصاً"، يستهدف هوية الأمة، ويروم القضاء المبرم على قيمها وعقيدتها.

أما الإقتراحات الخلاقية فهي تدور حول إصلاح مدونة الأحوال الشخصية ومن أبرزها:

- 1- رفع سن زواج الفتيات من 15 إلى 18 سنة، كما تنص على ذلك معاهدة حقوق الأطفال التي وقع عليها المغرب،
- 2- إلغاء "التطليق التعسفي"،
- 3- اقتسام ممتلكات المتزوجة في حال الطلاق

تضارب الجدل في الموضوع وارتفعت وتيرته، وأعلنت الحركات الإسلامية أن رفضها للخطة يعبر عن موقف سياسي، ذلك أنها ممولة من البنك الدولي، حيث لا يعقل أن يعمل البنك الدولي من أجل المساهمة في محو أمية النساء وتعميم صحتهن الإنجابية.

وذهب النقد أبعد من ذلك في بعض ما أعلن ونشر، حيث تمت الإشارة إلى أن سقف المواجهة في هذا الباب لا حدود له. ذلك ان وراء الخطة أعداء الإسلام الممثلين في الولايات المتحدة الأمريكية والحركة النسائية العالمية.

ورغم الجهود التي بذلت من طرف المناصرين للخطة لتوضيح مسارات تشكلها وأهمية اجراءاتها في المساعدة على تطوير واقع النساء في بلادنا، فإن تسييس الجدل بالاستنجد بمفردتي الداخل والخارج، الغزو والجهاد، ثم بروز شعارات يفترض أنها تلاشت بحكم منجزات المغرب العديدة في مجال

احتضان قضايا النساء والعناية بها، وهو الأمر الذي يترجم في الحضور المكثف للمرأة في مختلف دوليب الحياة، إلا أن اللغة المحافظة والعنيفة التي أعادت إظهارها خطابات الراضين، جعلتنا نكتشف أن هناك من لا يحد أي حرج في الحديث عن مطالب من قبيل:

1- إعادة المرأة إلى البيت.

2- إدانة الاختلاط،

3- بناء الأسرة على مبدأ الطاعة المطلقة للزوج،

4- رفض مشاركة المرأة في الحياة العامة،

5- العودة إلى الحجاب كوسيلة لإعلان التمرد، ورسم معالم الإختلاف في الشارع.

بلغ الصراع أشده في عملية الإستقطاب التي ترتب عنها تنظيم مظاهرات من طرفي الخلف، وذلك لقياس درجة القوة والحضور. ورغم التناقضات العديدة التي كانت تخفيها المعركة، فإن المظاهرات التي مرتا في كل من الرباط (المناصرين للحظة من الحركات النسائية والحركات الجموعية والسياسية الديمقراطية) والبيضاء (المناهضين للحظة من الحركات الإسلامية بمختلف تشكيلاتها). فإن تراجع الحكومة عن الخطة، وتشكيل لجنة ملكية لإصلاح مدونة الأحوال الشخصية، ثم إصدار اللجنة بعد سنة من تجميد الخطة لمدونة الأسرة الجديدة، التي استوعبت العناصر الخلافية السابقة بإجماع شارك فيه التيار الإسلامي الممثل في البرلمان، ألغى معركة محددة، وكشف في الوقت نفسه هشاشة المشهد السياسي المغربي، كما أبرز أن معركة تحرير النساء ما تزال مفتوحة على إمكانات لا حصر لها.

لم تكن الخطة كفرةً علنياً يوجب الجهاد " كما تحدث بذلك الراضون من الذين استنجدوا بلغة ومنطق ينتميان لأزمة موعلة في القدم ، أزمة لا علاقة لها بمستويات التطور المتدرج والتاريخي، التي بلغها واقع المرأة المغربية والعربية.

ولم يتجاوز رفض الراضين في نظرنا ما يقوم به الذين يرفضون الديمقراطية في مجتمعاتنا حيث يعتبر البعض منهم أن نظرية التعاقد الإجتماعي عبارة عن نبت شيطاني، وأنها مستوردة ووافدة، وأن قيم تاريخنا في الشورى والعدل أصلح لمعالجة أحوالنا السياسية، وهو الأمر الذي يترتب عنه أن معركة تحرير النساء في مجتمعنا معركة شاملة، إنها معركة تطوير الثقافة والمجتمع ، ولا يتم ذلك إلا بمزيد من ترسيخ قيم الأزمنة المعاصرة.

ثالثاً: من الانبهار إلى وعي الذات

نحو توسيع كونية التحرر النسائي في العالم العربي

1- حرصنا فيما قدمنا في المحور الأول والثاني على معاينة صور التقاطع التي حصلت بين الداخل والخارج في موضوع إعادة بناء صور وواقع النساء في العالم العربي. كما حرصنا على تشخيص

الطابع الدينامي لعمليات تولد الصور وهي توابك ميلاد وقائع ومعطيات ونماذج تاريخية نظرية محددة في زمن الهيمنة الامبريالية وتوابعها.

لم نفصل الأسئلة المحلية في موضوع تحرر المرأة عن نماذج التحرر الحاصلة في العالم. ولم يكن بإمكاننا أن نغفل أن نشوء بعض مدارس النساء في بعض الأقطار العربية تكفلت بإنجازه دول استعمارية، وتكفلت به أحياناً الارساليات المسيحية. وقد كنا أيضاً على بنية بأن بعض البلدان العربية لم تبلور مشاريع في دعم تحرر النساء إلا بعد انطلاق مؤتمر المكسيك سنة 1970 وتعميم شعاراته في المستوى الإعلامي، حيث بدأ التلمل النسائي المؤطر بارادة الدولة في وقت متأخر مقارنة مع تحرك النساء، لأسباب ليس هنا مجال بسطها ولا تحليلها.

وضحنا أيضاً أن الدعاوى المناهضة للتحرر ولخطه لا تدرك أن التحول الحاصل اليوم في عالم النساء في المجتمعات العربية، يستند إلى رصيد نضالي ذاتي وعالمي لا يمكن التقليل من قيمته، تاريخ يجمع بين أنماط العمل في المجال التربوي، ثم في مجالات العمل. كما يجمع بين مكاسب معارك الذات في خصوصياتها الموصولة بنظام في المعرفة والقيم، وبين مكاسب رصيد التحرر النسائي في العالم، وهو رصيد لا يمكن توصيفه جغرافياً في مفردة "الخارج" بحكم أنه يستوعب جوانب مشتركة عديدة بيننا وبينهم، بين الداخل والخارج، من أبرزها منطق القهر والهيمنة الذكوري الذي مس كل النساء في العالم وبدون استثناء.

وقد اتضح لنا أن الطابع الإتهامي والتطويقي للذين يعادون تحرر المرأة، لا يتجاوز الموقف السياسي المبدئي، كما لا يتجاوز المظهر المشخص لنوع من التمرد المعلن بحسابات سياسية محددة. ومن هنا أهمية المواجهة السياسية القائمة على مزيد من تأصيل أطروحات الحداثة في فكرنا السياسي وفي ثقافتنا الإجتماعية.

إن نعت الحركات النسائية العربية بالحركات المتعولمة، ووصفها بالحركات الذيلية التابعة لا يستوعب المنحى الإيجابي والتاريخي لهذه الحركات، ولا ينتبه للطابع النقدي والروح الكونية التاوية وراء خطاباتها ومشاريعها في العمل. لهذا السبب يصبح الصراع مضاعفاً ومركباً بحكم أنه يستند إلى سجلين معرفيين متناقضين، سجل مسجون في لغة الماضي المنمط والمندمج بصورة لا تاريخية، وسجل المستقبل المفتوح على إعادة بناء الذات في ضوء مكاسب الأزمنة المعاصرة.. وبين السجلين مسافة نظرية وتاريخية لا يمكن أن تنقلص أو تختفي إلا بالعمل الشامل والمتواصل، من أجل مجتمعات أكثر تكافؤاً وأكثر عدلاً، وهو أمر يندرج ضمن أفق في الإصلاح تعد المسألة النسائية فيه محوراً من المحاور المركزية بحكم الموقع الذي تحتله داخل المجتمع، وبناء على الحساسيات السياسية التي يفترض أنه سيولدها في التاريخ في موضوع العلاقة بين الرجال والنساء وما يرتبط بها من إشكالات لا حصر لها.

2- قابلنا في المحورين السابقين بين صورتين من صور المرأة في المجتمع العربي صورة المرأة الأخرى في مرآة الخطاب الإصلاحية العربي، وصورتها في البرامج التي عممتها شبكات الإتصال الموصولة بالمنظمات الإقليمية والدولية الرامية إلى بناء مشاريع في التنمية، بمعايير وتوجهات محددة، والهادفة في الوقت نفسه إلى تركيب صورة جديدة لواقع النساء في عالم يتغير.. وفي المحورين معاً حرصنا على كشف فقر الزوج المفهومي داخل، خارج. كما حرصنا على إبراز محدوديته في مجال الإقتراب من قضايا النساء في عالمنا وفي العالم. ونتجه الآن لرسم معالم أفق يتخطى في نظرنا التقابل المجالي والمكاني الذي تستوعبه مفردات الداخل والخارج، الهوية والغزو، لتحديد نوعية الجهد النظري والميداني الذي مارسه تمارسه النساء، وهن يعملن من أجل إقرار ما يمكنهن من المؤهلات التي ستساعدهن على مزيد من الإنتاج والإبداع داخل المجتمعات العربية، وذلك انطلاقاً من المبدأ الذي يقر بأن بلوغ عتبة المساواة في العلاقة بين الجنسين يتطلب أفعالاً في التاريخ متواصلة، ويقضي النفس الطويل، كما يقضي التخلص من الإرتباك الذي تولده الأسئلة الزائفة، والأسئلة التي تغفل أن إيقاع العمل الذي يجري في الواقع يتجاوز في أغلب الأحيان كثيراً من الشعارات التي تتضمنها دفاتر مطالب النساء.

إن المظهر الأبرز الذي يميز عمليات المواجهة التي تمارسها النساء اليوم في العالم العربي يتمثل في تجاوز التموثق النسائي داخل المجتمع، في اتجاه تموقع أشمل يرتبط بأسئلة التحول الكبرى الجارية في المجتمعات العربية. (أسئلة النهضة والتنمية والتقدم) فقد أصبح مشروع الإصلاح السياسي والإصلاح الإقتصادي، وبناء تجاوب ايجابي مع منظومة حقوق الإنسان في عالمنا يندرج ضمن الأهداف المباشرة للمرأة العربية. ولهذا السبب تزايد الحضور النسائي داخل تنظيمات المجتمع المدني والمجتمع السياسي. وتعد هذه الخطوة في نظرنا وسيلة من وسائل تحقيق ما يمكّن من التفاعل بصورة أعمق مع أسئلة التغيير والمشاركة في بنائها باعتبار أنها تندرج ضمن أسئلة وقضايا الشأن العام، حيث لا ينبغي التقليل من أهميتها في معركة تشمل دون استثناء مختلف مجالات الحياة في المجتمع.

أما المظهر الثاني الجديد في الفعل النسائي الملتزم في واقعنا فيتمثل في المواكبة التي حصلت بينه وبين ميلاد الفكر النقدي الجديد في ثقافتنا المعاصرة. وإذا كنا نؤمن بوجود صلات من الوصل بين مستويات تطور العمل النسائي وتطور الفكر العربي، فإنه لا يمكننا أن نغفل أدوار مشاريع نقد العقل العربي، ومشاريع تعزيز دور الحداثة والتنوير في مختلف قضايا مجتمعنا. فقد ولدت المشاريع المذكورة أفاقاً جديدة في مقاربة إشكالات التراث في مختلف تجلياته، في الفقه والكلام والسياسة والتشريع، وفي هذا السياق اتجهت بعض الجمعيات النسائية وجمعيات المجتمع المدني العربية للإشراف على أبحاث وملتقيات تعنى بتشريح الثقافة المكرسة لدونية النساء داخل المجتمع، وذلك بالإستعانة بالأدوات المنهجية الجديدة، لمحاصرة آليات المحافظة المعززة لنمط من التفكير المناهضة لتحرر النساء.

أما فكر الحداثة والتحديث فقد عمل بدوره على تعميم مفاهيم الحرية والمواطنة والتعاقد والحوار، وهي مفاهيم تستوعب منظومات نظرية فلسفية وسياسية جديدة في مجالنا السياسي. وقد انعكست بعض مرجعياتها ومفاهيمها على حقل العمل النسائي، وهو ما دعم مشاريع التحرر المستندة إلى رؤية إنسانية تاريخية، حيث يمكن فهم أنماط الصراع الاجتماعي في التاريخ بمنطق النسبية والإرادة والتجاوز، وهو منطق مختلف في أصوله عن مفردات الطبيعة والفطرة والثبات والقول الفصل.. ففي التاريخ لا توجد أقوال فاصلة.. ولعل جهد الإنسان في التأويل والتعقل ومواجهة المصير التاريخي يعد من العناصر المركزية في كل عمل تاريخي. لهذا السبب نرى أن الوعي النسائي الجديد يتجه نحو بناء خيارات في التحرر والتنمية مسنودة بأليات في الاجتهاد مستوعبة لمكاسب مناهج العلوم الإنسانية والاجتماعية في صيرورتها وتطورها.

3- نشأت في قلب العمل النسائي العربي كثير من المبادرات المبدعة، وقد نشأت وتطورت بفعل معاينة الفاعلين والفاعلات لأهمية الإنعراس في تربة المجتمع، وأهمية تركيب الأسئلة المتصلة بقضايا النساء من واقع هامشيتين، وواقع الحيف والعنف الذي يتعرضن له. نحن هنا نشير إلى المراكز الجديدة التي أعدتها بعض الجمعيات النسائية (الخارج) بهدف الإقتراب من واقع حال النساء (الداخل)، قصد تشخيص علله الفعلية، وحتى لا يقول القائلون إن منظومات جاهزة تبحث لها عن مقياس محدد في واقع لا علاقة لها به.

إن مراكز الإستماع للنساء والدفاع عن حقوقهن، وتعميم الوعي بالمواطنة لديهن، يندرج ضمن الأعمال الأكثر تعبيراً عن جدليات الواقع ودينامياته وصور التحول التي تبلورت في قلبه. وفي الملفات التي تعمل على نشرها المراكز المذكورة ما يعين بدقة كثيراً من الصور وكثيراً من المعطيات التي تبرز مصداقية مؤشرات معينة في معالجة قضايا النساء وقضايا التنمية في عالمنا.

نحن هنا لا نبرر أمراً محدداً، ففي المغرب على سبيل المثال تعددت مراكز الإستماع لقضايا النساء وشملت مدناً عديدة، وحصل الأمر نفسه في تونس والجزائر، كما حصل في مصر ولبنان، ويفترض أن يعمم في أقطار عربية، أخرى لليبور شبكة من المراكز الفاعلة في تلافيف المجتمع المغربي، شبكة تعنى برصد الظواهر وبلورة المقترحات ثم رسم البرامج والمخططات..

وهو ما ينتج عنه في النهاية ميلاد وعي جديد وعي إلى عقلانية إجرائية ويؤسس موضوعاته ومقترحاته في ضوء الأليات المستفاد من تجارب البحث في الإنسانيات وهو الأمر الذي يؤهل الوعي الجديد للمساهمة في تقوية الخطاب والفعل النسائي العالمي، حيث لا تعود مطالب النساء ولا نضالاتهن حكراً على نساء بعينهن، بل تصبح فعلاً كونياً مناضلاً رغم صور المحاصرة العديدة التي تتجه لتطويقه بمعايير محافظة ومكرسة لمراتبية مفروضة من طرف إنساني على طرف آخر، مفروضة من الرجال على النساء.

ولو شئنا تعيين بعض قسّمات الاستراتيجية الجديدة للمرأة العربية في مطالع الألفية الثالثة لاكتشفنا أننا أمام حركة تتسم بما يلي:

- إنفتاحها على جبهات أوسع في العمل الإجماعي والسياسي، من أجل بلوغ مرامي التحرر كما رسمتها المؤسسات والجمعيات النسائية .
 - سعيها للتعلم من مكاسب الفكر النقدي، الذي أصبح يحتل مكانة هامة في فكرنا المعاصر.
 - انفتاحها على قيم لتاريخ، وعدم تردها في قبول كل ما يسمح لها بترسيخ حضورها داخل المجتمع.
- ففي هذه المؤشرات والملاحم ما يجعلنا نتجاوز مركزية سؤال الداخل والخارج، نحو سؤال النجاعة في التاريخ سؤال الحرية والمساواة والتنمية الشاملة، وهو ما يفتح موضوعنا على أسئلة أخرى وقضايا أخرى..

من مراجع البحث:

- ابراهيم، جوريت عطية: هدى شعراوي، الزمن والريادة، دار عطية للنشر ، دمشق، 1998.
- أبو لغد، ليلي، الحركة النسائية والتطور في الشرق الأوسط، ترجمة: نخبة من مترجمين، المجلس الأعلى لثقافة ، القاهرة، 1999.
- بارون، بث: النهضة النسائية في مصر، الثقافة والمجتمع والصحافة، ترجمة: لمس النقاش، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة، 1999.
- خليل، خليل أحمد: المرأة العربية وقضايا التغيير، دار الطليعة، بيروت ، الطبعة الثانية، 1982.
- الغسائي، فوزية (تنسيق): الخطاب حول المرأة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الرباط، 1997.
- محمد عابد الجابري: نقد العقل العربي (في أربعة أجزاء)
- 1- تكوين العقل العربي، دار الطليعة بيروت 1984.
- 2- بنية العقل العربي، دار الطليعة بيروت 1986.
- 3- العقل السياسي العربي، محدداته وتجلياته. م. ث. ع. بيروت 1990.
- 4- العقل الأخلاقي العربي، دراسة تحليلية لنظام القيم في الثقافة الإسلامية، م. ث. ع. بيروت، 2000.
- محمد عابد الجابري، التراث والحداثة ، م. ث. ع. بيروت، 2000.

- محمد عابد الجابري، المشروع النهضوي العربي، مراجعة نقدية، م. د. و. ع. بيروت 1996.
- محمد أركون، نقد العقل الإسلامي (بالفرنسية) 1985.
- محمد أركون الإسلام، أوروبا، الغرب دار الساقى، بيروت 1995.
- محمد أركون، قضايا في نقد العقل الديني، كيف نفهم الإسلام اليوم؟ دار الطليعة بيروت 1998.
- علاء الفاسي، النقد الذاتي منتوجات حزب الاستقلال (دون تاريخ)
- كمال عبد اللطيف: التأويل والمفارقة. م. ث. ع. بيروت 1987.
- كمال عبد اللطيف: أسئلة النهضة العربية، التاريخ، الحداثة، التواصل، م. د. و. ع. بيروت 2003.
- كمال عبد اللطيف : سلامة موسى وإشكالية النهضة، دار الفارابي، بيروت 1982.

ملحق بعينة من النصوص والوثائق المستعملة في البحث*

جدل يحصل اليوم في البرلمان المصري

جدل حصل في مصر في مطلع القرن العشرين جدل يحصل بعد سبعة عقود

دار تحت قبة البرلمان المصري جدل بين النواب الرجال والنساء، بشأن "تعدد الزوجات".
وتعهد النواب الرجال في اتفاق شبه جماعي على إجهاض أية محاولة نسائية لاستصدار نصوص تشريعية
جديدة تحظر تعدد الزوجات في مصر.

وكانت تسريبات قد وصلت إلى النواب الرجال في البرلمان، عن ضغوط يمارسها المجلس
القومي للمرأة مع وزارة العدل، التي تعد حالياً مشروع قانون جديد للأسرة بإضافة نص يحظر تعدد
الزوجات إلا في حالات الضرورة القصوى، كما جاء بالبيان.

واستندت النائبات في التعامل مع هذا النص إلى قاعدة "الضرورات تبيح المخطورات". وهو أن
تعدد الزوجات " يؤدي إلى هدم منزل الزوجية وتشريد الأبناء". وقلن إن " العين الزائغة" للرجال هي
السبب الرئيسي لأغلب حالات الزواج الثاني والثالث والرابع، من وجود مبررات موضوعية له، بل إن
بعض الرجال يتخذ تعدد الزوجات كنوع من الوجاهة، لإبراز قدرته المادية في الصرف على أكثر من
زوجة، إضافة إلى " فحولته". وأكد النواب الرجال أن أي نص يحظر تعدد الزوجات سوف يصطدم مع
أحكام الشريعة.

خبر تداوله الصحف المغربية نقلاً عن وكالة مصرية،

ونشر في أغلب الصحف اليومية في نهاية

شهر 6 من سنة 2005

* عنوان النصوص والفقرات المرتبة في هذا الملحق من وضع الباحث

وصف اللباس والحلي والشعر وبعض الأعمال

.. وعلاقة ذلك بالعفة

"وعادة نساء هذه البلاد كشف الوجه والرأس والنحر وما تحته، والقفاء وما تحته، واليدين إلى
قرب المنكبين. والعادة أيضاً أن البيع والشراء بالأصالة للنساء، وأما الأشغال فهي للرجال . فكان لنا
بالدكاكين والقهاوي ونحوها فرجة عليها وعلى من يعمرها. وكان أول ما وقع عليه بصرنا من التحف

قهوة عظيمة دخلناها، فرأيناها عجيبة الشكل والترتيب، والقهوجية امرأة جالسة على صفة عظيمة، وقدامها دواة وريش وقائمة".

الطهطاوي تخليص الإبريز في تخليص باريز، ص. 62.

" ... ملابس النساء الفرنسييس بها نوع من الخلاعة خصوصا إذا تزين بأغلى ما عليهن... ولكن ليس لهن الكثير من الحلي، فإن حليهنّ هو الحلق المذهب في آذانهن، ونوع من أساور الذهب يلبسنه في أيديهن خارج الأكمام، وعقد خفيف في أجيادهن. ولهن في البرد شريط فروة فيضعونه في رقابهن ويرخين طرفيه كالمآزر حتى يصل بطرفيه إلى قرب القدمين"...

الطهطاوي تخليص الإبريز في تخليص باريز، ص. 74.

.... ومن عاداتهن في أيام الحر كشف الأشياء الظاهرة من البدن، فيكشفن من الرأس إلى ما فوق التدي، حتى أنه يمكن ان يظهر ظهرهن، وفي ليالي الرقص يخلعن عن أدرعهن".

الطهطاوي تخليص الإبريز في تخليص باريز، ص. 92.

" ومن خصالهن التي لا يمكن للإنسان أن لا يستحسنها منهنّ عدم إرخائهن الشعور كعادة العرب، فإن نساء الفرنسييس يجمعن الشعور في وسط رؤوسهن ويضعن فيه مشطا ونحوه".

الطهطاوي تخليص الإبريز في تخليص باريز،

ص. 86.

"فالعفة لا تأتي بكشفهن أو سترهن، بل منشأ ذلك التربية الجيدة والخسيسية، والتعود على محبة واحد دون غيره، وعدم التشريك في المحبة والالتئام بين الزوجين".

الطهطاوي تخليص الإبريز في تخليص باريز، ص. 84.

الزمن الحرية والتحرر

" لا نستطيع أردنا لم لم نرد أن نقف حاجزاً في سبيل تيار النهضة الحديثة وما تتحفنا به من آراء جديدة في العلم الاجتماع.. فالدين قد تحرر، والعلم تحرر، والعقل تحرر، والفكر تحرر، والفن تحرر، والمجتمع تحرر، وكل شيء في هذا العالم أفلت من يد الاستعباد والرق".
نظيرة زين دين السفور والحجاب ص 121.

رفع سن زواج الفتيات تحريم ما أحل الله

رفع سن زواج الفتيات إلى الثامنة عشر ! ولقد علم من القرآن والسنة بجواز الزواج من الصغيرات وإن لم يبلغن سن الحيض، وحيث لا ضرر ولا ضرار، ومعايير الفقهاء الأبرار.
وهذا البند كغيره مما سبقه، يحرم ما أحل الله وسنته الرسل واتبعة الصالحون والصالحات ويعرقل الروابط الأسرية، ويفوت على الشباب بدائل الزنا والمحرمات في استفراغ الشهوات، لاسيما في بلاد المغرب التي تطفح بالمحرمات من الخمر والحشيش والمواخير والملاهي والقمار والأفلام والأغاني الخليعة والاختلاط، وتجد فيها السجون مفتحة الأبواب لمن اعترض من الرجال ونساء الدين والفضيلة! كما هو الحال في أكثر بلاد المسلمين الآن.

نقلًا عن موقع الكتروني لجمعية أنصار الشريعة
وقد عمم في سنة 1999 على هامش الجدل الذي
أثار مشروع خطة العمل الوطنية لإدماج المرأة في التنمية

في البرهان على لزوم المساواة في الإرث

للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون، للنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون، مما قل منه أو كثر نصيباً مفروضاً" (سورة النساء، الآية 7). تبرهن هذه الآية عن أنه في مرحلة أولى أوجب القرآن نصيباً متساوياً بين النساء والرجال في الميراث. لذلك فإنه يقر قاعدة المساواة في الإرث بين الجنسين. وغير أن هذه المساواة في الميراث بين الجنسين أثارت معارضة شديدة من قبل بعض المسلمين الذين كانوا تحت تأثير تقاليد ما قبل الإسلام.

ففي هذه الفترة، لم تكن النساء مقصيات من الميراث فحسب، بل كن أنفسهن جزءاً منه. لقد كانت حججهم الرئيسية تتلخص في هذا السؤال: أيمكن منح حق الميراث لمن لا تترك فرساً، ولا تحمل سيفاً، ولا تتكأ (تضر) عدواً؟".

وقد تغير قانون المساواة في ضوء الآية 11 من سورة النساء: "يوصيكم الله في أولادكم، للذكر مثل حظ الأنثيين..." إلا أنه على الرغم من التشريع على هذا النحو، وإرساء هذه القاعدة التي تخالف قاعدة المساواة في الآية 7 أعلاه، فإن القرآن أبقى على المساواة بين الجنسين في حالة ميراث والدي الهالك إن كان له أولاد: "ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد" (النساء الآية 11). ويذهب القرآن الكريم إلى حد منح المرأة نصيباً من الميراث يفوق نصيب الرجل عندما يرث الأبوان الهالك ولم يكن له أبناء: فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث" (النساء الآية 11).

ثم إن هذه المساواة تحضر كذلك بين أخوة وأخوات هالك ليس له ورثة مباشرون: "وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد السدس" (النساء، الآية 12).

واستناداً إلى ما سبق، وأخذاً بالمبدأ الفقهي، فإن القاعدة التي تقول بأن للرجل مثل حظ الأنثيين ينبغي أن تفهم في سياقها الاجتماعي والتاريخي، وباستحضار الواقع المعيش الذي نزلت فيه الآية، وذلك حسب القاعدة الفقهية: "الحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا". ثم إن هناك مبدأ آخر يصرح بأن: "لا ينكر تغير الأحكام بتغير الزمان".

لقد فرض القرآن على الرجال كفالة النساء تقريراً للحال الواقع. وقد علل الفقهاء نقص ميراث المرأة عن الرجل بكفالتها لها. إلا أننا نلاحظ اليوم أن الرجل لم يعد مكلفاً بذلك لأن المرأة أصبحت مستقلة اقتصادياً عن الرجل بفعل تعلمها واشتغالها، وبالتالي فإنها صارت مسؤولة عن حاجاتها المادية. وأهم من ذلك أن المرأة تساهم اليوم في الإنفاق على الأسرة، وفي بعض الحالات قد تتحمل ذلك بمفردها. لقد ارتبطت قاعدة التفاوت في الميراث بالشروط الاجتماعية والتاريخية لمرحلة نزول الوحي. وما دامت هذه

الشروط قد تغيرت والعلة (كفالة الرجال للنساء) اختفت، فإن الآية 7 من سورة النساء التي وضعت المبدأ العام للمساواة في الميراث تسترجع كامل دلالتها.
أنظر ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد.
الإصلاح ضروري وممكن، نقلاً عن وثيقة للجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، شتنبر 2003.

سن الزواج

<p>الدليل الشرعي والمستند الفقهي، السند المستخلص من الواقع الاجتماعي الراهن</p> <p>1-</p> <p>السن كمعيار للزواج لم يكن موضوع نص شرعي في الكتاب أو السنة. الواقع الاجتماعي للخمسين سنة الأخيرة يسجل ارتفاعا عاما في متوسط سن الزواج لدى الذكور والإناث.</p> <p>2-</p> <p>ليس هناك ما ينص على سن 15 لزواج المرأة، كما لا يوجد ما يمنع من رفعه إلى 18 سنة. الزواج المبكر يتميز بالهشاشة مقارنة مع الزواج في سن أنضج.</p> <p>3-</p> <p>سن 18 يناسب سن الترشيد المشار إليه في الفصل 165 من مدونة الأحوال الشخصية. الإنجاب المبكر يؤثر سلبا على صحة الأم والطفل.</p> <p>4-</p> <p>سن 18 يوافق رأي العديد من الفقهاء في تحديد سن البلوغ عند غياب علاماته، بما في ذلك المذهب المالكي. الزواج المبكر يحرم الفتيات من حقهن في التعليم.</p> <p>5-</p> <p>سن الزواج لا يتحدد بالبلوغ وحده، بل يتطلب استحضار معيار الرشد، أي الصلاح للدين والمال. سن الزواج الحالي لا ينسجم مع سن الأهلية القانونية.</p>	<p>مقترح خطة العمل الوطنية لإدماج المرأة في التنمية</p> <p>رفع سن الزواج الفتاة إلى سن كاملة.</p>	<p>نصوص مدونة الأحوال الشخصية نص(1993)</p> <p>الفصل 8: تكمل أهلية النكاح في الفتى بتمام الثامنة عشر، فإن خيف العنت رفع الأمر إلى القاضي. وفي الفتاة بتمام الخامسة عشر من العمر.</p> <p>الفصل 41: نسخة من إذن القاضي بزواج من لم يبلغ سن الزواج.</p> <p>الفصل 6: يجب أن يكون كل من الزوجين عاقلا بالغاء، خلوا من الموانع الشرعية.</p> <p>الفصل 134: لا يكون أهلا لمباشرة حقوقه المدنية من كان فاقد التمييز لصغر في السن أو جنون .</p> <p>الفصل 135: كل من بلغ سن التمييز ولم يبلغ سن الرشد، وكل من بلغ سن الرشد وكان سفيها يكون ناقص الأهلية</p> <p>الفصل 137: يعتبر محجورا للصغر من لم يبلغ سن الرشد. سن الرشد القانوني عشرون سنة شمسية كاملة.</p> <p>الفصل 165: يمكن ترشيد القاصر إذا بلغ الثامنة عشرة من عمره وأنس الوصي رشده بعد اتخاذ الإجراءات الشرعية. يمكن ترشيد القاصر إذا بلغ الثامنة عشرة</p>
---	--	--

سندنا في دعم مقترحات خطة العمل لإدماج المرأة في التنمية
شبكة دعم خطة العمل الوطنية لإدماج المرأة في التنمية سنة 2000.